

خطة الاستجابة الاستراتيجية

2015

الجمهورية العربية السورية

كانون الأول/ديسمبر 2014



إعداد الفريق القطري للعمل الإنساني

المدة:

كانون الثاني/يناير 2015 – كانون الأول/ديسمبر 2015

100 بالمئة

18.2 مليون

إجمالي عدد السكان (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الإسكوا 2013)

السكان

67 بالمئة من إجمالي

12.2 مليون

العدد المقدر لذوي الاحتياج لأحد أشكال المساعدة الإنسانية

الفئات الرئيسية للمحتاجين:

5.6 مليون طفل محتاج

7.6 مليون

نازح داخليًا

560,000 لاجئ

4.8 مليون

فلسطيني

شخص في مناطق

يصعب الوصول إليها

مطلوب توفير 2.9 مليار دولار أمريكي



ملخص

الأهداف الاستراتيجية

- تشجيع حماية الأشخاص المتضررين وإيصال المساعدات الإنسانية لهم وفقاً للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- تقديم المساعدة الإنسانية لإنقاذ الحياة وحفظها لذوي الاحتياج، مع جعل أكثرهم هشاشةً على رأس الأولويات.
- تعزيز الصمود وسبل العيش، والتعافي المبكر من خلال المجتمعات المحلية والمؤسسات.
- تعزيز توحيد نظم التنسيق من خلال تحسين التخطيط المشترك، وإدارة المعلومات، والتواصل، والرصد المنظم.
- تحسين القدرة على الاستجابة لدى جميع أطراف العمل الإنساني الذين يقدمون المساعدة لأولئك المحتاجين في سورية، ولا سيما الشركاء الوطنيين والمجتمعات المحلية.

حجم الحالات المستهدفة الميزانية المطلوبة (بالدولار

القطاعات/ المجموعة

الأمريكي)

104,800,000	5,300,000	الحماية والخدمات المجتمعية (تشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الأطفال)
12,174,800	1,050,000	تنسيق المخيمات وإدارتها
44,015,062	غير متوفر	الخدمات التنسيقية والمشاركة
102,289,149	1,800,000	التعافي المبكر وسبل العيش
224,000,000	4,500,000	التعليم
1,310,000	غير متوفر	الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ
1,218,000,000	7,500,000	الأمن الغذائي والزراعة
317,905,316	12,180,000	الصحة
9,800,000	غير متوفر	اللوجستيات
50,706,992	2,200,000	التغذية
639,504,053	882,000: المأوى؛ المواد غير الغذائية: 8,410,000	المأوى/المواد غير الغذائية
168,914,381	16,550,000 (الهدف الاستراتيجي 1) 8,142,423 (الهدف الاستراتيجي 2)	توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع

تصوير: الصورة العلوية – كاترين وورد

الحدود والأسماء الواردة والتعيينات المستخدمة في هذه الوثيقة لا تعكس الموافقة أو القبول رسميًا من قبل الفريق القطري للعمل الإنساني.

الفهرس

3..... الملخص التنفيذي

4..... خطة الاستجابة الإنسانية المتكاملة

6..... الاستراتيجية

12..... رصد الاستجابة

12..... القضايا المشتركة

14..... تمويل العمل الإنساني

16..... خطط القطاعات / المجموعات

الملخص التنفيذي

تضاعفت الاحتياجات الإنسانية في سورية اثني عشر ضعفاً منذ بدء الأزمة، إذ يبلغ عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة الإنسانية 12.2 مليون نسمة¹، منهم 7.6 مليون نازحاً داخلياً وأكثر من 5.6 مليون طفل محتاج للمساعدة. كما يقدر وجود 4.8 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية في أماكن ومواقع يصعب الوصول إليها. وقد بلغت الاحتياجات الإنسانية في سورية رقماً قياسيًّا، حتى إن آليات المراقبة لدى النازحين داخلياً والمجتمعات المحلية المضيفة لها قد استنفدت كلياً. ويقدر عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي بـ 9.8 مليون نسمة، منهم 6.8 مليون في المناطق ذات الأولوية العالية. وفي الوقت ذاته، يحتاج 11.6 مليون شخص احتياجاً ماساً للمياه النظيفة والصرف الصحي. حيث انخفض توافر المياه إلى أقل من 50 بالمئة عن معدلاته قبل بدء الأزمة. كما دمرت أكثر من نصف المستشفيات السورية أو لحقها الضرر الشديد، حتى إن النسبة التقديرية للمستشفيات التي تعمل بكامل طاقتها هي 43 بالمئة فقط. ويقدر عدد النساء اللاتي يضعن أطفالهن في ظل ظروف قاسية كل يوم بـ 1,480 سيدة جراء نظام الرعاية الصحية المتهاك، كما زاد عدد فاشيات الأمراض المعدية وتلك التي يمكن الوقاية منها عن طريق اللقاحات (بما فيها شلل الأطفال والحصبة). في حين تضرر ما يقرب من ربع عدد المدارس أو جرى تدميرها أو استخدامها كمراكز إيواء جماعية أو لأغراض أخرى غير التعليم. ويقدر عدد المنازل المتضررة أو المدمرة بـ 1.2 مليون منزل، في حين يقدر عدد المحتاجين لمأوى بأكثر من 1.6 مليون نسمة. وتشير سلسلة من إجراءات التقييم السريع للتغذية والتي أجريت في 13 محافظة بين آذار/ مارس وتموز/ يوليو 2014 إلى انتشار معدل سوء التغذية الحاد العام بنسبة 7.2% وانتشار معدل سوء التغذية الحاد الوخيم بنسبة 2.3%. وتتضمن فئات السكان الأكثر هشاشة أمام سوء التغذية النازحين داخلياً، والأطفال، والسيدات الحوامل، والأمهات المرضعات. وعلى نفس المنوال، فإن النزوح المتعدد قد أدى إلى وصول عدد من هم في احتياج لمواد إنقاذ الحياة والمواد غير الغذائية إلى 9.9 مليون نسمة. وقد تضرر اللاجئون الفلسطينيون على وجه التحديد، إذ بلغت نسبة المسجلين من اللاجئين الفلسطينيين النازحين 64 بالمئة، منهم 280,000 نازح داخلياً و80,000 خارجياً.

ويعتمد ما يقرب من كل اللاجئين الفلسطينيين الباقين في سورية على وكالة الأونروا لتلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية.

وقد ساهمت عدة عوامل دافعة، بما فيها الأزمة، والتدابير الاقتصادية والمالية أحادية الجانب المفروضة على سورية، وتزايد الكساد الاقتصادي، والجفاف، وتقلص توافر الخدمات الأساسية، في تفاقم الوضع الإنساني على مدار العام الماضي.

وبالنسبة لخطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2015، تشير 'الحماية' إلى حماية كل المدنيين المتضررين بما فيهم الرجال، والنساء، والأطفال، والفئات الأخرى ذات الاحتياجات الخاصة، ضد العنف، والاستغلال، والتمييز، والاعتداء، والإهمال.

ويظل إيصال المساعدات الإنسانية لذوي الاحتياجات معاقاً جراء إغلاق الكثير من النقاط الحدودية الرئيسية، والعنف، والإجراءات البيروقراطية، والانشغال بالأمن والأمان، ووجود ونشاط الجماعات الإرهابية الواردة بقراري مجلس الأمن رقم 2170 و2178.

وهناك حاجة لإيجاد حل سياسي للأزمة في سورية، وحتى يحين ذلك، قد يزداد النزوح فضلاً عن الاحتياجات الإنسانية واحتياجات حماية المدنيين سوءاً في 2015. وسيتم العمل الإنساني في سياق أزمة متفاقمة وبيئة عمل أكثر تعقيداً وإلحاحاً.

وتندرج الاستجابة الإنسانية المفصلة تحت خطة الاستجابة الاستراتيجية ضمن إطار النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية، والذي يجمع أطراف العمل الإنساني من العاملين من داخل سورية أو من البلدان المجاورة لها للمرة الأولى بهدف زيادة فعالية الاستجابة عمومًا. وقد حدد أطراف العمل الإنساني خمسة أهداف استراتيجية عامة يسترشدون بها لتنفيذ خطة الاستجابة الاستراتيجية، وهي تركز على ما يلي: حماية الأشخاص المتضررين

¹ لا تعترف الحكومة السورية بهذه الأرقام.

وإيصال المساعدات لهم، وتقديم مساعدات إنقاذ الحياة وحفظها في الطوارئ، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية المتضررة والمؤسسات على الصمود، وضمان توحيد آليات التنسيق، وبناء القدرات ودعم جميع المستجيبين للاحتياجات الإنسانية.

وفي حين زادت الاحتياجات الإنسانية بما يقرب من 31 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، طلب أطراف العمل الإنساني في ظل هذه الخطة 2.9 مليار دولار من أجل الاستجابة الفعالة لاحتياجات 12.2 مليون شخص في أنحاء البلد. ويمثل صافي الزيادة في متطلقات التمويل زيادة قدرها 5 بالمئة عن خطة الإغاثة الإنسانية لسورية 2014 والاستجابة الإنسانية السورية من تركيا، والتي يصل مجملها إلى 2.9 مليار دولار. وبمجرد أن الزيادة في المبلغ المطلوب أقل من زيادة الاحتياجات تعتبر شهادة على كفاءة النهج المتكامل للاستجابة لسورية.

وعلى الرغم من أن التمويل المقدم للاستجابة الإنسانية في سورية يمثل أعلى مستويات التمويل لأي نداء إنساني حتى الآن، إلا أنه لا يزال عاجزاً عن مواجهة حجم الاحتياجات.

خطة الاستجابة الإنسانية المتكاملة

الغرض العام: تقديم المساعدة الإنسانية المتكاملة والمرتبة حسب الأولويات التي تستثمر تضافر جهود في القطاعات المختلفة من أجل إنقاذ الحياة، والحد من المعاناة، وصون الكرامة الإنسانية وحمايتها.

الأهداف الاستراتيجية	تشجيع حماية الأشخاص المتضررين وإيصال المساعدات الإنسانية لهم وفقاً للقانون الدولي، والقانون الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.	تقديم المساعدة الإنسانية لإنقاذ الحياة وحفظها لذوي الاحتياج، مع وضع أكثرهم هشاشة على رأس الأولويات.	تعزيز الصمود، وسبل العيش، والتعافي المبكر من خلال المجتمعات المحلية والمؤسسات.	تعزيز توحيد نظم التنسيق من خلال تحسين التخطيط المشترك، وإدارة المعلومات، والتواصل، والرصد المنتظم.	تحسين قدرات الاستجابة لدى جميع أطراف العمل الإنساني الذين يقدمون المساعدة لذوي الاحتياج في سورية، ولا سيما الشركاء الوطنيين والمجتمعات المحلية.
النتائج	تحسن إيصال المساعدات للمدنيين وحمايتهم وفقاً للقانون الدولي، والقانون الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.	انخفاض حالات الوفاة، والإصابات، والمرض جراء الأزمة.	تحسن قدرة المجتمعات المحلية المتضررة والمؤسسات على الاستجابة للصدمات الناتجة عن الأزمة.	تحسن كفاءة الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية.	تحسن القدرة على الاستجابة لاحتياجات الأشخاص المتضررين.
مؤشرات النتائج الرئيسية	نسبة الأشخاص الذين تم الوصول إليهم في المناطق والمواقع التي يصعب الوصول إليها	عدد الأشخاص الذين يعانون من قلة الأمن الغذائي والذين تمت مساعدتهم سواء	حصول 40% من ذوي الاحتياج على مساعدات للمعيشة.	نسبة القطاعات في جميع أنحاء سورية ومستوى المراكز التي يتواجد بها منسقون	عدد التدريبات الشاملة المجرأة لأطراف العمل الإنساني.

الواردة في قراري مجلس الأمن 2139 و2165، حسب تحديث الأمم المتحدة في سورية.	بالغذاء أو بالتحويلات النقدية.	انتفاع 30% من ذوي الاحتياج من إعادة تأهيل البنية التحتية.	مخصصون وقدرات لإدارة المعلومات.	نسبة التمويل المجمع الذي يسلم للأطراف الوطنية.
نسبة ذوي الاحتياج الذين قُدِّم لهم الدعم النفسي الاجتماعي، والمساعدة القانونية، والمشورة، والمساعدة الطبية.	عدد استشارات الرعاية الصحية الأولية.	تأهيل البنية التحتية.	انخفاض بنسبة 80% في ازدواج الخدمات على مستوى الناحية.	عدد خطط الطوارئ الموضوعة والمنفذة على المستوى الوطني ومستوى المراكز.
عدد المبادرات المنفذة لدمج الحماية في الأنشطة الأخرى.	حصول 90% من المنازل المتضررة على مياه شرب آمنة.	المواد غير الغذائية والمأوى ضمن الحدود الدنيا.	انخفاض بنسبة 80% في تكلفة تقديم المساعدة.	عدد القوافل التي تستخدم أكثر المسارات مباشرة وفعالية في تكاليفها.
عدد الأطفال دون سن الخامسة المفحوصين على خلفية سوء التغذية.	العائلات الضعيفة على المواد غير الغذائية والمأوى ضمن الحدود الدنيا.	عدد الأطفال والمراهقين (الفتيات والفتيان) المتضررين من الأزمة ممن لديهم فرص تلقي التعليم الرسمي وغير الرسمي.	عدد الخطط المشتركة وتقييمات الاحتياجات المشتركة المجراة.	الحد الأدنى من مجموعة منتجات إدارة المعلومات المتفق عليه والصادر بانتظام.
الحماية والخدمات المجتمعية (وجميع القطاعات: مشترك)	الأمن الغذائي، الصحة، التعليم، المأوى/ المواد غير الغذائية، التغذية، توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع؛ الحماية والخدمات المجتمعية	التعافي المبكر وسبل العيش (ودمجهم في جميع القطاعات)	التنسيق (وجميع القطاعات: مشترك)	جميع القطاعات: مشترك

الاستراتيجية

تماشياً مع القانون الدولي، تجدد الأمم المتحدة التزامها بتقديم المساعدة الإنسانية وتنفيذ خطة الاستجابة بمنتهى الاحترام لسيادة الجمهورية العربية السورية وبما يتماشى مع قرار الجمعية العامة 182/46.

وإضافة إلى ذلك، تلتزم الأمم المتحدة بتنفيذ قرار مجلس الأمن 2139 و2165، وسوف تستمر الأمم المتحدة أيضاً في مناصرة احترام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل أصحاب المصلحة المعنيين. وتنفيذاً لهذه الخطة، يلتزم أطراف العمل الإنساني باحترام مبادئ الإنسانية، والحياد، والنزاهة، والاستقلالية.

وتكميلاً للاستجابة الإنسانية التي تقدمها الحكومة السورية وجهود وبرامج المنظمات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، يهدف أطراف العمل الإنساني المستجيبة داخل سورية بموجب خطة الاستجابة الاستراتيجية إلى مساعدة ما يقرب من 12.2 مليون نسمة بأحد أشكال المساعدة الإنسانية، مما يجدد أهدافاً معينة لكل قطاع. وعلى الرغم من تنامي الاستجابة، لا تزال هناك بعض الثغرات. وتعد استدامة الاستجابة الإنسانية في سورية أمراً ضرورياً خلال عام 2015، ولا سيما في ظل عدم مواكبة التمويل المقدم للاستجابة الإنسانية داخل سورية عام 2014 للاحتياجات المتزايدة.

ومنذ أيلول/سبتمبر 2014، انطلق أطراف العمل الإنساني العاملة في سورية في تنفيذ النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية. وقد عمل المنسق المقيم للعمل الإنساني من أجل سورية التابع للأمم المتحدة على إطلاع الحكومة السورية دائماً بأهمية النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية والمشاورات الجارية مع الأمم المتحدة وأطراف العمل الإنساني الأخرى.

وكجزء من النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية، تقدم خطة الاستجابة الاستراتيجية لسورية 2015 إطاراً شاملاً للاستجابة الإنسانية داخل سورية. وتعمل الخطة كمظلة للعمل المنسق من أجل ترتيب أولويات الموارد لأكثر المناطق تضرراً وأكثر الأشخاص احتياجاً، وزيادة إيصال المساعدات الإنسانية، وقدرات الاستجابة، ومناصرة زيادة الحماية. ولكونها تجمع أطرافاً أخرى للعمل الإنساني تعمل في سورية أو من البلدان المجاورة للمرة الأولى تحت إطار استراتيجي واحد، تهدف الخطة إلى زيادة فعالية الاستجابة عن طريق تحسين تحديد الاحتياجات والثغرات داخل سورية وتعزيز توحيد أنشطة الاستجابة وتبسيطها عبر المراكز المختلفة، ومن ثم، خفض تداخل وازدواجية الجهود وزيادة التوعية.

وقد جرى تطوير هذه الاستراتيجية بالتشاور مع الحكومة السورية.

ويتعهد أطراف العمل الإنساني الملتزمون بالحياد والنزاهة والاستقلالية² العاملة بموجب هذه الخطة (الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية) بالحفاظ على التزامها بتوفير المساعدة القائمة على الاحتياجات دون أي تمييز، وذلك بالاتساق مع المبادئ الإنسانية.

وتغطي خطة الاستجابة السورية لعام 2015 الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير 2015 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2015، وتهدف إلى الإيفاء بالاحتياجات الإنسانية واسعة النطاق عبر المحافظات الأربعة عشرة جميعها، وذلك باستخدام أكثر المسارات مباشرة وفعالية في تقديم المساعدات. وتقوم الخطة على الشفافية، وتبادل المعلومات، وانتظام الرصد والتقييم.

²وعليه، يجب أن ينطبق هذا التعريف على مستوى خطة الاستجابة السورية لعام 2015 عند الإشارة لأطراف العمل الإنساني.

الأشخاص ذوو الاحتياجات والمستهدفون

تأخذ الاحتياجات الإنسانية في سورية بالتزايد مع اشتداد الأزمة وتوسعها في كثير من مناطق البلد عام 2014. وبدءاً من تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، يقدر أطراف العمل الإنساني بلوغ عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية 12,2 مليون نسمة، منهم أكثر من 5.7 مليون طفل. ويبلغ عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي 9.8 مليون نسمة، منهم 6.8 مليون نسمة في الأحياء المحددة كأولوية قصوى، و11.6 مليون نسمة في حاجة ماسة للحصول على المياه والصرف الصحي. وقد نزح ما يقرب من 11 مليون نسمة، منهم 7.6 مليون نسمة نازح داخلياً وما يربو على 3.2 مليون نسمة طلبوا اللجوء في البلدان المجاورة وفي الأماكن الأبعد. وسيبلغ عدد المصابين بنهاية عام 2014 أكثر من مليون نسمة، ما يقتضي حصولهم على الخدمات الصحية، بما فيها رعاية الإصابات في الطوارئ. ولا يعمل أكثر من 43 بالمئة من المستشفيات بكامل طاقتها، فضلاً عن أن 25 بالمئة من المدارس قد لحق بها الضرر أو الدمار أو يتم استخدامها كمراكز إيواء جماعية أو لأغراض أخرى، مخلّفةً مليوني طفل تقريباً غير قادر على الانتظام في الدراسة. ومن المقدر أن هناك 3.9 سيدة وطفل في حاجة إلى خدمات التغذية الوقائية والعلاجية، و12.2 مليون نسمة في حاجة إلى دعم سبل عيشها. ومع تكرار النزوح وانخفاض آليات التأقلم، يحتاج أكثر من 9.9 مليون نسمة مواداً غير غذائية، في حين أن 1,668,000 نسمة يحتاجون مأوى. ويعتمد 460,000 لاجئاً فلسطينياً (94 بالمئة من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سورية) على وكالة الأونروا للتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية. كما تؤثر الأزمة تأثيراً مباشراً على المدنيين في أنحاء البلد، حيث ترتفع أعداد القتلى، والمصابين، والنازحين، أو المتضررين بأي نوع آخر من جهة ظروف حياتهم.

وقد ساهمت عدة عوامل دافعة، مثل الأزمة نفسها، والتدابير الاقتصادية والمالية المفروضة على سورية من جانب واحد، والكساد الاقتصادي المتنامي، والجفاف، وتقلص توافر الخدمات الأساسية، في تفاقم الوضع الإنساني على مدار العام الماضي. وعليه، فقد تضرر المدنيون بشكل مباشر وغير مباشر. ويتضمن هذا الأثر في المقام الأول خسارة الأرواح، والإصابة، والنزوح؛ وتباعداً أفراد الأسرة؛ والصعوبات الإنسانية الحادة؛ وتفاقم الفقر؛ وإلحاق الضرر بالمنازل والبنية التحتية (بما فيها مرافق المياه والطاقة، والمدارس، والمنشآت الطبية ومنشآت الخدمات الاجتماعية الأخرى، والبنية التحتية الصناعية والزراعية بما فيها إنتاج العقاقير والأسمدة)؛ ونقص الوقود (ما يؤثر على الاقتصاد بأكمله، بما في ذلك توريدات الكهرباء والمياه، وإدارة التوزيع ومياه الصرف، والنقل، ونظم الري)؛ وانقطاع الاتصالات؛ والانحسار السريع للقطاع الخاص، بل والأهم، القطاع غير الرسمي - الذي يعمل به نسبة كبيرة من السكان - ما يؤدي إلى فقدان سبل العيش وارتفاع البطالة في الصناعة والزراعة والسياحة؛ وارتفاع تكاليف الواردات جراء انخفاض قيمة العملة المحلية.

نطاق الاستجابة

لكي يتم ترتيب أولويات المساعدة للفئات الأكثر هشاشة، تسترشد خطة الاستجابة لعام 2015 بخمس أولويات استراتيجية تضمن توجيه الموارد لإنقاذ الحياة، وخفض انتشار الأمراض القابلة للوقاية منها، وتخفيف المعاناة البشرية الناجمة عن الأزمة أو الكوارث الطبيعية، بما فيها الجفاف.

والتزاماً بهذا النهج وإدراكاً لعدم إمكانية تغطية جميع الاحتياجات، لا تزال هناك ثغرات إنسانية خطيرة سواءً من حيث التغطية الجغرافية أو نطاق الأنشطة. وفي عام 2015، سيركز أطراف العمل الإنساني على تحسين تقديم الخدمات، وتخفيف مخاطر الحماية، وزيادة تغطية الاحتياجات الأكثر حدة، وتحسين البرامج من أجل بناء أسس لزيادة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وإضافة إلى ذلك، تهدف الخطة إلى تحسين تنسيق العمليات وتعزيز قدرات الاستجابة على مستوى جميع أطراف العمل الإنساني المعنية كجزء من النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية.

الأساس المنطقي وآلية التنفيذ

تدور الاستراتيجية الإنسانية حول خمسة عناصر رئيسية، هي: (1) تنسيق العمل؛ (2) تحديد أولويات الاحتياجات وما ينتج على ذلك من إجراءات تدور حول خمس أولويات استراتيجية عامة؛ (3) ضمان إيصال المساعدات إلى الأشخاص المتضررين دون تمييز؛ (4) زيادة قدرات الاستجابة؛ (5) الاستعداد للطوارئ.

1 تنسيق العمل

يقرر المنسق المقيم للعمل الإنساني في سورية الرؤية العامة ويركز على العمل الإنساني داخل سورية. وسيتم ذلك بالتعاون الوثيق مع منسق الأمم المتحدة الإقليمي للعمل الإنساني ونائبه، وبدعم من منسقي العمل الإنساني في الأردن، وحيثما أمكن، في العراق ولبنان.

ويتعهد أطراف العمل الإنساني (الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية) الذين يعتمدون النزاهة في عملهم بموجب هذه الخطة بالالتزام بتوفير المساعدة القائمة على الاحتياجات دون تمييز، تماشيًا مع مبادئ العمل الإنساني. أما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومن منطلق الاتساق مع مهمته العالمية، فسيقوم بدعم القيادة الإنسانية في ضمان فعالية تنسيق الاستجابة داخل سورية.

ويعد حجر زاوية النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية التزام جميع الشركاء الإنسانيين من داخل سورية ومن البلدان المجاورة بالاستجابة المنسقة من خلال النهج القطاعي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وذلك من أجل زيادة كفاءة وفعالية استجابتهم. ومن شأن ذلك أن يتحقق من خلال: (1) وضع عملية تخطيط تشغيلية مستندة إلى المبادئ ومنهجية وقابلة للتنبؤ بها؛ (2) ضمان مزيد من الترابط عبر مختلف النماذج التشغيلية كما ورد في قراري مجلس الأمن 2139 و2165 من خلال تحسين التنسيق؛ (3) تعزيز تبادل المعلومات.

ويعمل النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية على تحقيق الحد الأقصى من الوصول الجماعي للأشخاص المتضررين من خلال الاستثمار في الميزة المقارنة لأطراف العمل الإنساني العاملة من مختلف المراكز، ما يقلل التداخل والقصور من خلال تحسين النظرة للاحتياجات والاستجابة والثغرات، وذلك بهدف تحسين كفاءة وفعالية الاستجابة. كما يهدف النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية إلى تعزيز التنسيق على المستوى الوطني ومستوى المحافظات.

2 تحديد أولويات الاحتياجات

تضع خطة استجابة سورية لعام 2015 استراتيجية الاستجابة العامة التي سترشد بها تحديد أولويات الاحتياجات الإنسانية وأنشطة الاستجابة، بموجب آليات تعزيز وتوحيد التنسيق، مع زيادة المساءلة. كما تقدم الخطة متطلبات التمويل العاجل من أجل مواجهة هذه الاحتياجات المتنامية.

وتضع الخطة على رأس أولوياتها المساعدات الإنسانية لإنقاذ الحياة (بما في ذلك الحماية، والغذاء، وإيواء الطوارئ، والتعليم، والمواد غير الغذائية، والرعاية الصحية، والصحة الإنجابية، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية، فضلاً عن الدعم النفسي) بناء على تقييم الاحتياجات الأولية والثانوية واسترشادًا بمعايير المهشاشة، والشمول، والتناسبية. ويولى انتباه خاص للاحتياجات الخاصة للأشخاص المستضعفين (مثل الأسر التي تعولها نساء، والأطفال، والمراهقين، والمسنين، والمعاقين، واللاجئين الفلسطينيين، والمهاجرين العالقين). وتعمل على تكميل مبادرات إنقاذ الحياة وأنشطة سبل العيش للحفاظ على/ لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

3 إيصال المساعدات الإنسانية

لا يزال تصاعد الأزمة يؤدي آثارًا سلبية على الدعم الإنساني للمجتمعات المحلية المتضررة، وعلى سلامة موظفي الجهات الإنسانية، ما يؤدي إلى انخفاض الوجود الإنساني في المناطق الأكثر احتياجًا. وعلى مدار عام 2014، ظل إيصال المساعدات الإنسانية في سورية بأمان ودون معوقات تحديًا كبيرًا لأطراف العمل الإنساني جراء اجتماع عدة عوامل معًا تشمل انتشار الخلل الأمني، والإجراءات البيروقراطية، وعدم كفاية القدرات.

وفي حين أن مناطق كبيرة في وسط سورية وعلى الساحل، فضلاً عن الشمال الغربي والجنوب، يسهل الوصول إليها نوعًا ما، إلا إن الوصول إلى ريف دمشق ومناطق كبيرة من الشمال الشرقي لسورية لا يزال محطورًا، ويتضمن جماعات إرهابية واردة في قراري الأمم المتحدة 2170 و2178. وتقدر الأمم المتحدة أن 4.8 مليون نسمة في حاجة للمساعدات الإنسانية لا يزالون يعيشون في مناطق ومواقع يصعب الوصول إليها، منها 212,000 في مواقع واردة في قراري مجلس الأمن 2139 و2165 حسب تحديث الأمم المتحدة في سورية.

وهناك حاجة لإيجاد حل سياسي للأزمة في سورية، وإلى أن يحين ذلك، قد يحدث تصاعد للأزمة على المسارات الرئيسية لإيصال المساعدات في عام 2015، ومن ثم، إعاقة قدرة أطراف العمل الإنساني على الوصول للأشخاص المتضررين، ولا سيما الموجودين في الأماكن والمواقع التي يصعب الوصول إليها الواردة في قراري مجلس الأمن 2139 و2165، حسب تحديث الأمم المتحدة في سورية. وسوف يستغل أطراف العمل الإنساني كل الفرص المتاحة لزيادة إيصال المساعدات من أجل الاستجابة المستندة إلى المبادئ للاحتياجات السابق تقيييمها، ومنها تحسين إيصال المساعدات الناشئ عن الاتفاقات المحلية مع الحكومة.

وعلى هذه الخلفية، سيقضي الحفاظ على إيصال المساعدات الإنسانية وتوسيع نطاقه كلما أمكن زيادة قبول العمل الإنساني، اتساقًا مع الأحكام ذات الصلة لقرار الجمعية العامة 182/46، فضلاً عن التعاون الفعال مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وهو الأمر الذي سيقضي مناصرة زيادة المساحة التشغيلية للوكالات الإنسانية، ولا سيما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. ومن المتوقع أن يؤدي ازدياد الخلل الأمني إلى ارتفاع الاعتماد على الإدارة عن بعد، مما يستلزم تحسين تدابير مشاركة المخاطر وإدارتها، فضلاً عن مرونة نماذج العمل.

ويتعهد أطراف العمل الإنساني بالالتزام بتقديم المساعدة الإنسانية المستندة إلى المبادئ عن طريق اتباع المبادئ الرئيسية للعمل الإنساني، وهي الإنسانية، والحياد، والنزاهة، والاستقلالية، وهي الشروط السابقة لزيادة القبول من قبل أصحاب المصلحة كافة.

ولهذا الغرض، ستستمر جهود المناصرة خلال عام 2015 لضمان وضوح تحديد العمل الإنساني بمعزل عن الأهداف السياسية والأهداف الأخرى، أو عن الجهود السياسية التي تستهدف حل الأزمة.

الطرف المعني	القضايا/ المبادئ	التوصيات
أطراف العمل الإنساني	العلاقات الحيادية والمستقلة تمثل أهمية بالغة على المستويات المحلية والاستراتيجية.	التزام أطراف العمل الإنساني باتباع المبادئ الإنسانية. تحديد جهود التوعية بشأن المبادئ الإنسانية.
	هناك حاجة لنماذج جديدة لتقديم المعونة والرصد، ولا سيما في المناطق التي يتم التفكير فيها لإيصال المساعدات. وقد تشمل هذه: رصد التحويلات النقدية القائمة على السلع، وبناء القدرات المحلية	التزام أطراف العمل الإنساني باحترام الحد الأدنى من واجب الرعاية أمام شركائهم في التنفيذ.
		تعزيز سياسات إدارة الأمن للمخاطرة المقبولة عندما تنتج عن ضرورة إنسانية، واستخدام المقاربات المبتكرة للحد من المخاطر.
		تعزيز أطر المساءلة بناء على نماذج إدارة المخاطر التي تهدف إلى ربط مبادئ العناية الواجبة، والأداء، وتقييم القدرات عبر دورة المشروع.

وضع نظم أفضل لتبادل المعلومات بشأن إيصال المساعدات الإنسانية، ووضع تحليل مشترك من أجل تحقيق أقصى فائدة من نماذج المعونة ومسارات الوصول إلى أشد الأشخاص تضرراً من ذوي الاحتياجات.

تحسين قاعدة الأدلة للاستجابة القائمة على الاحتياجات وضمن شفافية العمليات الإنسانية التي سوف تسهم في قبول العمل الإنساني بشكل أكبر في جميع المناطق المتضررة، ولا سيما تلك التي يصعب الوصول إليها.

يعد تعزيز الانخراط مع أطراف العمل الإنساني المحلية وبناء قدراتها عاملاً مُكثِّفاً رئيسياً لإيصال المساعدات الإنسانية في سورية. وفي ظل ارتفاع الاعتماد على القدرات المحلية لتقدم المساعدات، سيركز أطراف العمل الإنساني خلال عام 2015 على بناء قدرات الشركاء المحليين، ويشمل ذلك التدريب، وشراكات ترتيب التنفيذ المباشر، فضلاً عن التمويل من خلال آليات الصناديق المجمع.

الطرف المعني	القضايا/ المبادئ	التوصيات
المجتمعات المحلية المتضررة	يمكن أن يعمل القادة المجتمعيون كوسطاء لدى النظراء المحليين الآخرين. تتضمن القيود التي تفرضها المجتمعات المحلية إمكانية رفض أطراف العمل الإنساني جراء انعدام القبول، أو محاولات تحويل مسار المساعدات، أو سوء استخدام المعونة.	تحمّل المجتمعات المحلية مسؤولية منع تحويل مسار المساعدات والإبلاغ عنه. وجوب تمكن الأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين من الشراكة مع المجتمعات المحلية إذا طبقت عمليات العناية الواجبة.
الحكومة السورية	تلعب الحكومة السورية دوراً رئيسياً بشأن العمل الإنساني، بما في ذلك الوصول لذوي الاحتياجات، وإصدار الموافقات للمنظمات غير الحكومية للعمل في البلد حيث يمكن لأطراف العمل الإنساني أن يعملوا على مستوى المحافظات، وإصدار التأشيرات وتصاريح الإقامة، والتخليص الجمركي، والحركة الداخلية للسلع والأفراد. أحياناً عند تغيير الإجراءات الإدارية أو إجراءات إيصال المساعدات الإنسانية فقد يتسبب هذا في الشك في جدوى العمل الإنساني أو تأخيره أو قطعه.	قيام الحكومة السورية بتيسير وتسهيل الأنشطة الإنسانية عن طريق تبسيط إجراءات إيصال المساعدات والإجراءات الإدارية، بالتماشي مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقراري مجلس الأمن 2139 و2165. اعتراف الحكومة السورية بمسؤولية أطراف العمل الإنساني بشأن تقديم المساعدات المحايدة والنزيهة لذوي الاحتياجات. تيسير الحكومة السورية الشراكات مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، فضلاً عن تلك المبرمة بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية. زيادة مساحة العمل وتحسين الإطار القانوني للمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة من داخل سورية من خلال المناصرة لدى الحكومة السورية.

الطرف المعني	القضايا/ المبادئ	التوصيات
مانحو الإنساني	الحاجة إلى التمويل القابل للتنبؤ والمقدم في وقته المناسب والقائم على الاحتياجات من قبل المانحين. يمكن للقيود المفروضة من المانحين أن تعوق إيصال المساعدات الإنسانية، ويشمل ذلك مشروعية التمويل، وتحديد المناطق الجغرافية للمشاريع، وأي شروط أخرى من شأنها إعاقة تقديم المساعدات الإنسانية المستندة إلى المبادئ.	دعم المانحين استقلالية العمل الإنساني عن طريق توفير التمويل المرن والمؤدي إلى تيسير إيصال المساعدات الإنسانية (مثلاً، من خلال الصناديق الموحدة لتمويل العمل الإنساني) الاستفادة القصوى من مخصصات التمويل من بداية عام 2015 من أجل تعبئة قنوات التوريد مسبقاً والسماح بالشراكات المعززة. إيلاء المانحين الاعتبار الواجب للأثر السليبي الممكن لمثل هذه القيود على أطراف العمل الإنساني والأشخاص المتضررين، وضمان مساهمتهم في العمل الإنساني المستند إلى المبادئ.
	تضمن الممارسات الفضلى للمانحين توفير التمويل للتقييمات الأمنية، ما يسمح بالتعليق المؤقت للمشروعات جراء التذبذبات في البيئة الأمنية، وتمويل إيصال المساعدات وبناء القدرات، وقبول المخاطرة بدرجة ما، والإدارة والرصد عن بعد من أجل إنقاذ الحياة.	توجيه المانحين تمويلهم بناءً على الاحتياجات المحددة والمسار الأكثر مباشرة وفعالية للوصول إلى ذوي الاحتياجات. إشراك المانحين في شفافية المساعدات الإنسانية عن طريق التقرير المنتظم حول المشروعات الممولة. في ظل مستوى المخاطر المحتوم المرتبط بالعمليات المدارة عن بعد في سورية، ومع تزايد تعقيد بيئة العمل، فمن المهم ضمان تلبية اشتراطات المانحين بشأن المساءلة على أعلى مستوى ممكن، مع ضمان مشاركة عبء المخاطر فيما بين شركاء العمل الإنساني والمانحين بمنتهى الشفافية.

4 قدرات الاستجابة

جرى على مدار السنوات الثلاثة الماضية عملية إغاثة ضخمة في سورية على الرغم من معوقات إيصال المساعدات الإنسانية وقلة الأمن. وقد قدم أطراف العمل الإنساني، على المستويين الوطني والدولي كليهما، مساعدات إنقاذ الحياة متعددة القطاعات لملايين الأشخاص ذوي الاحتياجات، وقد استمروا في زيادة الاستجابة الإنسانية. غير أن عدم كفاية مستويات التمويل قد أعاققت قدرات الاستجابة عام 2014.

وتتضمن خطة الاستجابة الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، والهلال الأحمر العربي السوري، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

وسيشهد عام 2015 وضع تخطيط شامل لوجود وقدرات مختلف الأطراف العاملين في سورية بحيث يشمل جميع نماذج المعونة كما وردت في قراري مجلس الأمن 2139 و2165. وقد أبرزت عدة عناصر كأولويات لعام 2015 في هذه الوثيقة والتي من شأنها أن تسهم في زيادة فعالية قدرات الاستجابة، بما في ذلك بناء القدرات وتعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية، والتحليل المشترك لإيصال المساعدات والاستراتيجية المشتركة، وفعالية التخطيط والتنفيذ المشترك لنظم الرصد، وأخيراً وليس آخراً، تحديد أولويات التمويل تماشيًا مع أشد الاحتياجات وطأة.

5 الاستعداد للطوارئ

مع احتمالية تدهور الوضع الإنساني في سورية خلال 2015، فمن المهم تحسين وضع الخطط البديلة والتخزين المسبق للمخزونات من أجل زيادة فعالية وسرعة الاستجابة للطوارئ وموجات النزوح الجديدة في 2015.

وسوف يهدف أطراف العمل الإنساني كأولوية إلى تحديد أربعة تدابير استعداد، وهي: (1) تعزيز تقييم المخاطر ورصدها لتحديد احتمالية وأثر المخاطر الطارئة المختارة في سورية؛ (2) تعميم إجراءات الحد الأدنى من الاستعداد على أساس الاحتياجات والمخاطر المحددة؛ (3) وضع الخطط البديلة للاستجابة للطوارئ على مستوى البلد كله، وكلما أمكن، على مستوى المحافظات، لا سيما في المحافظات الأكثر تضرراً؛ (4) وضع إجراءات العمل القياسية للنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية لضمان فعالية وتنسيق الاستجابة للطوارئ عبر كل الأطراف المستجيبة للاحتياجات داخل سورية.

رصد الاستجابة

ينتوي أطراف العمل الإنساني، خلال عام 2015، أن يزيدوا من تعزيز قدراتهم على قياس إنجازات الاستجابة الإنسانية وتحقيقها للأهداف الموضوعية. وسيتم ذلك من خلال تنفيذ الإصدار الجديد من إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل رصد الاستجابة.³

وستبلغ كل المنظمات المشاركة في خطة الاستجابة عن بيانات الاستجابة عبر جميع المراكز. وتجمع هذه البيانات وتصنف على مستوى القطاع في المراكز المعنية، ثم توحيدها وتحليلها في صيغة النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية.

وعلى هذا الأساس، سيتم إصدار تقارير رصد دوري مختصرة كل 4 أشهر (نهاية نيسان/ أبريل، آب/ أغسطس، كانون الأول/ ديسمبر 2015).

القضايا المشتركة

تبنى أطراف العمل الإنساني أربعة قضايا مشتركة لتسترشد بها الاستجابة عام 2015، وهي: النوع الاجتماعي، ودمج الحماية، والصمود، والبيئة.

1- النوع الاجتماعي

تستمر النساء والفتيات السوريات بمواجهة مخاطر متزايدة وأشكالاً متعددة من الهشاشة، وتزايد صعوبة حصولهن على خدمات الرعاية الصحية والتعليم. ومن منطلق أن الاحتياجات والقضايا المؤثرة على النساء، والفتيات، والرجال أحياناً ما تختلف ودائماً ما تتغير، يستلزم الأمر إجراء تحليل شامل من أجل الاستجابة 'دون إلحاق الأذى'. ومن الأمور الفاصلة في نجاح هذا الأمر وضع فهم مشترك لمفهوم النوع الاجتماعي ودمجه على مستويات العمل الإنساني والمجتمعات المحلية داخل سورية. وهناك تحديات كبيرة مرتبطة بقلة الموظفين والمتطوعات الميدانيات، ما أعاق قدرة أطراف العمل الإنساني على الوصول إلى المستفيدات من المساعدات الإنسانية، وتقييم احتياجاتهن، والاستجابة لها. ومع كفاية القدرات الفنية والموارد البشرية، سيتم تحديد ما يلي من إجراءات مراعية للنوع الاجتماعي كأولوية:

(1) تحليل النوع الاجتماعي على مستوى الاستجابة لتقدم فهم أفضل ومتميز لمختلف آثار الأزمة على النساء، والفتيات، والفتيان، والرجال، وتكييف الاستجابة الإنسانية وفقاً لذلك.

(2) تخصيص مستشارين في النوع الاجتماعي لدعم دمج تحليل النوع الاجتماعي في التقييمات وتنسيق الاستجابة على مستوى القطاعات/ المجموعات، بما في ذلك التدريب على الحساسية للنوع الاجتماعي لأفراد القطاع/ المجموعة.

(3) جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والسن، ودمجها بجميع القطاعات.

³ إرشادات الرصد الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هي أداة وضعها أطراف العمل الإنساني لقياس الإنجازات وفقاً لتحقيق أهداف خطة الاستجابة.

(4) تمكين النساء، بما في ذلك تساوي فرص التدريب والمساعدة والإجراءات المستهدفة.

2- دمج الحماية

إدراكًا لوقوع ضرورة حماية الناس في محور العمل الإنساني، تهدف استراتيجية العمل الإنساني الموضوعية في هذه الاستجابة إلى دمج أهداف الحماية عبر جميع قطاعات الاستجابة الإنسانية بأسلوب يتوافق مع بيان مبادئ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن محورية الحماية. وتتضمن الإجراءات الرئيسية جهود معالجة المخاطر التي يواجهها الناس ومظاهر الهشاشة الكامنة فيها، والحيلولة دون تكرار انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وسيتم تشجيع دمج الحماية عبر جميع القطاعات عن طريق دمج مبادئ الحماية في المساعدات الإنسانية وتشجيع إيصال المساعدات والسلامة والكرامة. ويجب أن تهدف جميع الأنشطة إلى الحصول على الاحترام الكامل لحقوق الأشخاص المتضررين التزامًا بروح ونص الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتتحمل الحكومة المسؤولية الأولى لحماية مواطنيها. وفي سياق تنفيذ أنشطة الحماية، سوف تعمل الأمم المتحدة مع الحكومة لتطوير القدرات المؤسسية الوطنية من أجل احترام الأعراف والمبادئ الإنسانية.

وسيتم تحديد المبادئ الأربعة التالية لدمج الحماية كأولوية في جميع الأنشطة الإنسانية، وهي: (1) 'عدم إلحاق الأذى': منع وتقليل وقوع أي آثار سلبية غير مقصودة للأنشطة التي يمكن أن تزيد من هشاشة الأشخاص أمام المخاطر الجسدية والنفسية الاجتماعية؛ (2) المساواة: ضمان حصول المدنيين المتضررين على المساعدات والخدمات بحياذ وبالتناسب مع الاحتياج ودون أي حواجز أو تمييز، مع إيلاء الاهتمام الخاص للأفراد والمجموعات الذين قد يعانون من مظاهر هشاشة خاصة أو يواجهون صعوبة في الحصول على المساعدات والخدمات؛ (3) ضمان وجود آليات ملائمة يمكن من خلالها للأشخاص المتضررين إبداء رأيهم بشأن كفاية المبادرات الإنسانية والتعبير عن أي مما يثير القلق أو الشكوى؛ (4) المشاركة والتمكين: دعم تطوير قدرات الحماية القانونية ومساعدة المدنيين المتضررين على الحصول على الخدمات وأسباب الراحة الأساسية، بما في ذلك الغذاء، والمأوى، والمياه والصرف الصحي، والتعليم، والرعاية الصحية.

3- الصمود

يهدف النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية - بجانب تحسين فعالية الاستجابة عمومًا - إلى تغيير طريقة عمل أطراف العمل الإنساني بهدف تحسين جودة الاستجابة الجماعية وقدرتها على الوصول بطريقة تُقلص الاعتماد على المعونة، وتشجع صمود وكرامة الأشخاص المتضررين، وتحشد سبل العيش المستدامة حيثما وكلما أمكن.

وتحدد خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2015 التركيز على الصمود وتهدف إلى دمج الصمود عبر جميع القطاعات، وتمكين المجتمعات المحلية وبناء قدراتها، لكل من السيدات والرجال، من أجل مساعدتهم على الصمود أمام الصدمات الناجمة عن كل من الأزمة والكوارث الطبيعية. وسيتم التركيز وإعطاء الأولوية خصوصًا للشرائح المستضعفة من السكان، مثل الفقراء في الريف والمدن، والعائلات التي تعولها سيدات، والمراهقين والشباب، والمسنين، واللاجئين الفلسطينيين، والأشخاص ذوي الإعاقة.

ويمكن تصميم البرامج الإنسانية والأنشطة الفورية وقصيرة المدى مع إيلاء الاعتبار لأهداف الصمود، والتوجه بالمستقبل بشأن فرص العيش المستدام، وإعادة التأهيل المبدي للخدمات الأساسية والبنية التحتية.

4- البيئة

تولي الاستراتيجية أولوية للحاجة إلى الحفاظ على البيئة عبر جميع القطاعات عن طريق تشجيع التوعية بالأثر السلبي المحتمل الناجم عن الأزمة على البيئة، كما تبرز الخطوات التي قد تظهر الحاجة إليها من أجل تخفيف هذه الآثار.

تمويل العمل الإنساني

الحاجة إلى 2.9 مليار دولار لتحقيق الأهداف

لكي تحقق المنظمات الإنسانية الأهداف الاستراتيجية الخمسة، ينبغي توفير 2,893,419,593 دولار أمريكي عام 2015 من أجل الاستجابة الإنسانية داخل سورية لمساعدة نحو 12.2 مليون نسمة من ذوي الاحتياجات. ويعكس هذا المطلب الموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف المشتركة، مع أخذ القدرات الجماعية التنفيذية والاستيعابية للشركاء في الحسبان في النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية.

الأمن الغذائي والزراعة	المأوى/ العناصر غير الغذائية	الصحة	التعليم	توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع	الحماية والخدمات المجتمعية (بما فيها العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الأطفال)	التعافي المبكر وسبل العيش	التغذية	خدمات التنسيق والاتصال	التنسيق وإدارة المخيمات	اللوجستيات والاتصالات	مجموعة الطوارئ
1.218 مليار دولار	640 مليون دولار	318 مليون دولار	224 مليون دولار	169 مليون دولار	105 مليون دولار	102 مليون دولار	51 مليون دولار	44 مليون دولار	12 مليون دولار	10 مليون دولار	مليون دولار

وتقوم متطلبات التمويل المقدرة للاستجابة الإنسانية داخل سورية على الإجمالي المجمع لجميع تكاليف القطاعات/ المجموعات، والمحسوبة بناء على المشروعات المخططة لأطراف العمل الإنساني المرتبطين بهذه الأنشطة.

ولا ترد تفاصيل مسؤوليات التنفيذ ومتطلبات التمويل للوكالات الفردية، إلا إن المنظمات الراغبة في إظهار مشروعاتها من أجل أغراض الرؤية فستتمكن من القيام بذلك.

الصناديق القطرية الموحدة لتمويل العمل الإنساني من أجل الاستجابة داخل سورية

في حزيران/ يونيو 2014، وفي ظل التدهور المستمر للأزمة في سورية وتصاعد الاحتياجات في البلدان المجاورة، اتخذ منسق الإغاثة الإنسانية قرارًا بإيقاف الصندوق الإقليمي للاستجابة للطوارئ - المعروف سابقًا باسم صندوق الاستجابة للطوارئ في سورية - والذي جرى إنشاؤه في 2012، وبإنشاء صناديق منفصلة في الأردن ولبنان وسورية. ويغطي صندوق الاستجابة للطوارئ في الأردن كلاً من الاستجابة داخل الأردن والأنشطة العابرة للحدود

التي تتناول الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية في الجنوب السوري، في حين أن الصندوق اللبناني لا يغطي الأنشطة العابرة للحدود ولكنه يركز على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الخاضعة للتقييم في لبنان.

ويهدف إعادة تنظيم صندوق الاستجابة للطوارئ عام 2015 (إلى: 1) ضمان ملائمة آليات الصندوق للتعقيدات والمجالات التشغيلية (الحاضرة والمرتبقة) للأزمة السورية؛ (2) تمكين منسقي العمل الإنساني من أجل سورية ولبنان والأردن لاستخدام الصندوق وفقاً لسياق كل بلد وأولوياته.

وإضافة إلى ذلك، شهد شهر تموز/ يوليو 2014 إنشاء آلية إضافية للصندوق الموحد تدعى الصندوق الموحد للأنشطة الإنسانية، في ظل مطالب مجلس الأمن من خلال قراره 2139 و2165 من أجل السماح بإيصال المساعدات داخل سورية بشكل آمن وفوري وبلا عوائق، والمساعدة من خلال نماذج المعونة الواردة في هذين القرارين.

وفي عام 2015، سيتم صرف الأموال بموجب صندوق الاستجابة للطوارئ في سورية والصندوق الموحد للأنشطة الإنسانية بالتماشي مع الإطار البرامجي لخطة الاستجابة الاستراتيجية للسماح بتقديم المساعدات الإنسانية عن طريق:

- تشجيع التقييم القائم على الاحتياجات وفقاً للمبادئ الإنسانية.
- الاستجابة السريعة للاحتياجات الحرجة التي تستوجب إنقاذ الحياة.
- تحسين ارتباط واتساق الاستجابة الإنسانية بالتمويل الاستراتيجي للعمل الإنساني الخاضع للتقييم حسبما ورد في عملية خطة الاستجابة الاستراتيجية.
- دعم وتعزيز الأنشطة الواردة على رأس أولويات المجموعات/ القطاعات والاحتياجات ذات الأولوية على المستوى الجغرافي.

ولا تزال الصناديق القطرية الموحدة لتمويل العمل الإنساني أدوات لا غنى عنها لتمكين المنظمات الإنسانية (لا سيما المنظمات غير الحكومية الوطنية) من تحسين إيصال المساعدات وتقديم المساعدات باستخدام أنسب نموذج للوصول لذوي الاحتياج، بما في ذلك المناطق والمواقع التي يصعب الوصول إليها والواردة في قراري مجلس الأمن 2139 و2165 حسب تحديث الأمم المتحدة في سورية.

ولصندوق الاستجابة للطوارئ والصندوق الموحد للاستجابة الإنسانية في سورية نموذجي تخصيص من شأنهما توجيه الأموال، أولهما هو الدعوة للتقدم بالعروض والثاني هو المهلة المفتوحة. وسيتم تعزيز أدوات الرصد للشركاء العاملين في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق غير الآمنة، مع العمل أيضاً على زيادة قدرة شركاء العمل الإنساني الجدد والحاليين في سورية من خلال التدريب والتوجيه. وسوف تسترشد أطر مساءلة صندوق الاستجابة للطوارئ والصندوق المجمع للأنشطة الإنسانية في سورية بالإرشادات العامة للصناديق القطرية الموحدة.

ومنذ إنشاء الصندوق (الإقليمي) للاستجابة للطوارئ في سورية، خصص المانحون 79.2 مليون دولار لدعم الاحتياجات الإنسانية في الأزمة السورية. وفي عام 2014، قام صندوق الاستجابة للطوارئ بتمويل 75 مشروعاً في سورية والأردن ولبنان والعراق، بإجمالي يبلغ 33 مليون دولار، منها 28 مشروعاً ممولاً في سورية (16.5 مليون دولار)، و17 مشروعاً في لبنان (4.6 مليون دولار)، و17 مشروعاً في الأردن (6.9 مليون دولار)، و13 مشروعاً في العراق (5 مليون دولار). وحتى الآن تلقى الصندوق المجمع للأنشطة الإنسانية 25 مليون دولار، وقام بتخصيص 9 مليون دولار لإجمالي 24 مشروعاً.

خطات القطاعات / المجموعات

تحتوي خطة الاستجابة الاستراتيجية في سورية لعام 2015 على 11 قطاعاً/ مجموعة في صيغة النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية. وتكمل خطط الاستجابة هذه عمل الخطط المتضمنة في إطار الحكومة السورية³ خطة دعم صمود الشعب السوري والاستجابة للاحتياجات الإنسانية لعام 2015. وقد تشاورت المنظمات الموجودة في دمشق وسوف تستمر في التعاون مع الوزارات المعنية كجزء من الاستجابة الأشمال بموجب النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية.

قطاع الحماية والخدمات المجتمعية



مسؤول اتصال النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية: أجمل خبيري

(khybaria@unhcr.org)

دمشق: أجمل خبيري

عنتاب/أنطاكية: ريتشل مانينج (manning@unhcr.org)

protectionsector.turkey@gmail.com

الوزارة المعنية (فقط للوكالات التي يقع مقرها في دمشق): وزارة الشؤون الاجتماعية

(دولار

المطلوب



أمريكي)

104.8 مليون

المستهدفون

5.3 مليون



ذوو الاحتياج

12.2 مليون



عدد الشركاء

36



تحليل قطاع الحماية

شهدت سورية منذ بداية الأزمة عام 2011 تحديات جمة في الوضع الإنساني والأمني في كل أنحاء البلد، وارتفاعاً ملحوظاً في النزوح الداخلي. وتحدث انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداء عليها في ظل انتشار الاختلال الأمني والتغافل عن المعايير القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وتتسم الأزمة بالغياب الحالي للحماية الفعالة لعدد كبير من المدنيين في بعض مناطق سورية. وإضافة إلى ذلك، زادت الأزمة - التي أثرت سلبيًا على فعالية مؤسسات الحماية القائمة، وشبكات وهيكل الحماية الاجتماعية والأسرية - من هشاشة فئات بعينها. وعلى وجه التحديد، يواجه الأطفال والمراهقون، والنساء والفتيات، والمسنون، والأشخاص ذوو الإعاقة، واللاجئون الفلسطينيون المتضررون من الأزمة، واللاجئون غير الفلسطينيين، ومواطنو البلدان الأخرى (بما فيهم العمال المهاجرون) أعظم مخاطر الحماية.

استراتيجية استجابة قطاع الحماية

تهدف استراتيجية استجابة قطاع الحماية، في ظل إطار النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية، إلى تخفيف تداعيات الأزمة من جهة الحماية وتحسين الأوضاع بالنسبة لأكثر الفئات هشاشةً في سورية من خلال نهج رباعي: 1) تخفيف مخاطر الحماية من خلال تحديد وتحليل قضايا الحماية فضلاً

عن التوعية والمناصرة؛ 2) زيادة حصول أكثر الفئات هشاشةً وذوي الاحتياجات الخاصة على خدمات الحماية، ولا سيما حماية الأطفال ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخدمات الاستجابة؛ 3) دمج الحماية وإدخالها في جميع أوجه الاستجابة الإنسانية وتعزيز قدرات الحماية؛ 4) تعزيز تنسيق الحماية على النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية، بما في ذلك مستوى مراكز الأمم المتحدة.

تخفيف مخاطر الحماية: سيقوم قطاع الحماية بإجراء تقييمات مشتركة لقضايا الحماية الرئيسية من أجل زيادة قاعدة الأدلة ولكي تسترشد بها استجابات الحماية، والعوائق والثغرات، فضلاً عن المناصرة على مختلف المستويات مع أصحاب المصلحة على اختلافهم. وسيتم تنفيذ أنشطة توعوية مع أصحاب المصلحة بشأن القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومبادئ العمل الإنساني والحماية من أجل بناء أسس لتشجيع المساءلة وللقيام بالمناصرة الفعالة. وسيتم تعزيز المقاربات التشاركية في التقييمات وفي وضع برامج الحماية. كما سيتم وضع أدوات مشتركة عند اللزوم لدعم تبسيط جمع البيانات وفهم أشمل لقضايا الحماية داخل سورية.

وفي بعض أجزاء سورية، يؤدي تعطيل الأطر القانونية والمؤسسات العاملة وهياكل الحوكمة إلى إعاقة المبادرات الفعالة عن تلبية بعض من احتياجات الحماية السابق تحديدها مثل الأحوال المدنية وتوثيق الهوية، والمساعدة القانونية، والبحث عن الأسر. ومن شأن المعلومات المجمعة بدقة في الوقت الصحيح من خلال التقييمات المعززة وتحليل المواقف أن تعمل كأساس لأنشطة المناصرة والوقاية والاستجابة القائمة على الأدلة.

توسيع نطاق الوصول إلى ذوي الاحتياجات وتلقي خدمات الحماية: عملت الأزمة على الحيلولة دون حرية الناس في التنقل، وعطلت حصولهم على الخدمات الأساسية وقدرتهم على السعي للمساعدات الإنسانية. وتظل إمكانية الوصول لذوي الاحتياجات لتقدم خدمات حماية هادفة ومستدامة تمثل تحدياً، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى زيادة الاختلال الأمني، والعوائق الإدارية، ومحدودية القدرات الميدانية. وفي بعض أجزاء سورية، لا تزال كثرة الجماعات المسلحة عائقاً أمام القدرة على تقديم مبادرات الحماية التقليدية. وسوف يزيد قطاع الحماية من خدمات الحماية في المناطق التي يمكن الوصول إليها في سورية من أجل تخفيف تداعيات الأزمة ورعاية آليات الصمود والدعم المجتمعي، وذلك حتى في مواجهة مشاكل الحماية الجمة. وقد تم تحديد حماية الأطفال، ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتثقيف بالاستجابة والمخاطر (بشأن مخلفات المتفجرات ومخاطر الألغام) كاحتياج رئيسي في مجال الحماية، وسيتم وضعه على رأس الأولويات في استراتيجية الاستجابة.

ويستمر التوسع في أنشطة حماية الأطفال كأولوية رئيسية في ظل الأثر المدمر للأزمة على الأطفال والمراهقين. وقد تحددت قضايا حماية الأطفال فيما يلي: تجنيد الأطفال والمراهقين واستغلالهم في الأزمة؛ العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي؛ عمالة الأطفال؛ زواج الأطفال أو الزواج القسري، لا سيما المراهقات؛ الضيق النفسي الاجتماعي؛ الانفصال الأسري؛ التعرض لمخلفات المتفجرات. وسوف تتضمن الأنشطة الرئيسية للاستجابة ما يلي: توسيع نطاق خدمات الدعم النفسي الاجتماعي من خلال المساحات الثابتة والمتنقلة المناسبة للأطفال والمراهقين؛ تحسين الوصول إلى أكثر الفئات هشاشةً في المناطق التي تعتبر آمنة، فضلاً عن من يعيشون في المناطق التي يصعب الوصول إليها جغرافياً؛ التوعية بشأن قضايا حماية الأطفال (مخاطر الألغام، التجنيد، حقوق الطفل، إلخ...)؛ دعم المبادرات المجتمعية لحماية الأطفال من أجل مساعدة الأطفال والمراهقين وأسرتهم؛ توفير الخدمات الشاملة للفتيات والفتيات المعرضين للخطر وللناجين من العنف، ويشمل ذلك برامج دعم إعادة الاندماج؛ إنشاء وتطوير نظم إدارة الحالات وآليات الإحالة الحالية؛ جمع البيانات القائمة على الأدلة من خلال التقييمات؛ دمج الحدود الدنيا لحماية الأطفال في العمل الإنساني؛ تعزيز قدرات أطراف حماية الأطفال من خلال التدريبات (حماية الأطفال في الطوارئ؛ الحماية ضد الاعتداء).

وتزايدت حوادث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، حتى تتضرر النساء والفتيات يتضررن بشكل هائل من العنف الجنسي جراء النزوح القسري، والانفصال الأسري، وانعدام سبل الحماية الهيكلية والمجتمعية الأساسية، ومحدودية توافر الخدمات والحصول عليها بأمان. ويُعد التوسع في نطاق خدمات منع حدوث هذا النوع من العنف والاستجابة له أولوية رئيسية. وسوف تتضمن الأنشطة ما يلي: مراجعات الأمان؛ خلق مساحات آمنة للنساء؛ خدمات الدعم النفسي الاجتماعي؛ إدارة الحالات؛ إنشاء وتطوير مسارات الإحالة الحالية في قضايا هذا النوع من العنف؛ تدريب الموظفين

الصحيين في مجالي تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي والإدارة السريرية لضحايا الاعتصاب؛ والأنشطة المعيشية للناجيات؛ وتوفير المساعدات المادية والنقدية؛ وتمكين النساء.

يؤدي التعرض لمخلفات المتفجرات إلى ارتفاع مخاطر الأمان ارتفاعاً هائلاً على المواطنين السوريين العاديين، ولا سيما الأطفال. وسيتم وضع التدابير بالمخاطر على رأس الأولويات في المدارس والمجتمعات المحلية.

لا يزال اللاجئون الفلسطينيون على وجه الخصوص مستضعفين، ومع إغلاق الأردن ولبنان حدوديهما أمام جميع الفلسطينيين، تأتي معدلات النزوح والفقر الأعلى نسبيًا كنتيجة للأزمة. وسيسعى قطاع الحماية إلى الاستجابة لهذه الاحتياجات من خلال زيادة قدرات الخدمات في مناطق التجمعات الرئيسية للاجئين الفلسطينيين، ويشمل ذلك نشر عدد إضافي من موظفي الحماية الدوليين.

دمج الحماية وتعزيز القدرات: سيضمن قطاع الحماية مركزية الحماية في الاستجابة الأشمل، إذ أن تعزيز الأمان، والكرامة، والمساواة في الحصول على المساعدات الإنسانية له أعظم الأثر على الحد من هشاشة الرجال، والنساء، والفتيات، والفتيان وتعرضهم لمخاطر العنف، والقتل، والحرمان. وسوف تتضمن الأنشطة الرئيسية: دمج مبادئ الحماية في الاستجابة من خلال الترتيبات وتطوير الأدوات الخاصة بكل سياق على حدة؛ إنشاء نقاط اتصال الحماية في جميع القطاعات؛ التدريب من أجل تعزيز قدرات الاستجابة لدى الشركاء الوطنيين، سواء تشغيلياً ومن خلال الدعم لوضع المدونات السلوكية وتبني المعايير الدنيا للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

تعزيز التنسيق: سيعمل قطاع الحماية على تعزيز تنسيق الحماية على مستوى النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية، بما في ذلك مستوى مراكز الأمم المتحدة. وسيسعى تحسين التنسيق إلى رعاية التخطيط الإنساني المشترك والتخطيط المشترك بين القطاعات بناء على الاحتياجات الأولية. وإقراراً بمختلف السياقات التشغيلية، ستتم مواصلة استراتيجيات توحيد أنشطة الحماية إلى أقصى حد ممكن.

<p>الهدف القطاعي 1: تخفيف مخاطر الحماية وتشجيع مساءلة المكلفين بالمسؤوليات من خلال تحديد وتحليل قضايا الحماية وجهود التوعية/ المناصرة.</p>	<p>يدعم الأهداف الاستراتيجية 1، 2، 3، 4</p>
<p>المؤشر</p>	<p>الغاية</p> <p>1- عدد السياسات، وإجراءات التشغيل الموحدة، والبرامج المصممة التي تعكس القانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان المرتبطة به، وقانون اللاجئين، والمقاربات الحقوقية</p> <p>2- عدد المبادرات المشتركة للتوعية/ للمناصرة المنفذة مع أصحاب المصلحة الآخرين</p>

الميزانية (دولار)	المستهدفون	المؤشرات	الأنشطة
2,020,000	4,780,000	<ul style="list-style-type: none"> عدد إجراءات التشغيل الموحدة، ووثائق السياسات، ومدونات السلوك المعنية المطبقة عدد الاجتماعات وجلسات الإحاطة مع المكلفين بالمسؤوليات عدد الأشخاص الذين تمت تغطيتهم بأنشطة توعية الحماية بشأن القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والمقاربات الحقوقية، ومبادئ الحماية، والأشخاص موضع 	<ul style="list-style-type: none"> المناصرة والتوعية مع المكلفين بالمسؤوليات، والمؤسسات والمنظمات المحلية

		الاهتمام (حماية الأطفال، العنف القائم على النوع الاجتماعي، ضحايا الاتجار)
		● عدد مبادرات المناصرة القائمة على الأدلة
1,500,000	10,000	● الرصد والتخطيط المستهدف ● إطار رصد الحماية المطور والمطبق ● عدد حوادث الحماية الموثقة ● عدد تخطيطات المجتمعات المحلية المتضررة
475,000	غير متوفر	● إصدار البيانات والأدلة ● لتسترشد بها استجابة الحماية ● عدد الخدمات/ الأنشطة المخططة من قبل الأطراف ● عدد التقييمات المجرأة ● دمج المقاربات التشاركية في التقييمات ● إجراء التقييم المعمق لحماية الأطفال ● إجراء تقييم احتياجات التوثيق

الهدف القطاعي 2: في ظل ارتفاع عدد المتضررين، تأمين الحصول على خدمات الحماية مع	يدعم الأهداف الاستراتيجية 1، 2، 3، 5
جعل الاحتياجات الخاصة للفئات الأكثر هشاشة على رأس الأولويات	
المؤشرات	الغاية
1- عدد خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي المطبقة	25
2- عدد الأشخاص المستفيدين من مبادرات وخدمات الصمود المجتمعية المعززة	680,000
3- عدد اللاجئين الفلسطينيين المتضررين من الأزمة الحاصلين على خدمات حماية متخصصة	460,000

الأنشطة	المؤشرات	المستهدفون	الميزانية (دولار)
تشجيع رفاه النساء والفتيات من خلال المساحات الآمنة والرعاية الجيدة	● عدد النساء والفتيات المتلقيات للدعم (النفسي الاجتماعي) في المساحات الآمنة ومن خلال الفرق المتنقلة ● عدد مسارات الإحالة الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي المنشأة والمعززة	50,000	6,950,000
تلقي الأشخاص ذوي احتياجات الحماية للاستجابة من مقدمي الخدمة المناسبين	● عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدات القانونية وخدمات الاستشارات القانونية ● عدد مسارات الإحالة المطورة و/ أو المعززة ● عدد الأشخاص المحالين إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والحاصلين على رعاية متخصصة في هذا المجال ● عدد ضحايا مخلفات الحرب من المتفجرات والألغام المحالين والمتلقين للدعم ● عدد المساعدات المادية و/ أو النقدية المقدمة للفئات المستضعفة (مثلاً اللوازم الصحية النسائية، الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة، إلخ...)	180,000	10,970,000

1,110,000	460,000	<ul style="list-style-type: none"> عدد المهاجرين العالقين الذين تم إجلاؤهم وإعادة توطينهم عدد موظفي الحماية الدوليين في كل من المواقع الميدانية (دمشق، المناطق الشمالية، والمركزية، والجنوبية) عدد حوادث الحماية أو الانتهاكات المتتعبة نسبة حوادث الحماية الخطيرة المتتعبة والتي تمت الاستجابة لها عدد اللاجئين الفلسطينيين الحاصلين على المشورة القانونية نسبة اللاجئين الفلسطينيين الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي الحاصلات على خدمات الدعم 	<ul style="list-style-type: none"> حصول 460,000 لاجئ فلسطيني متضرر من الأزمة على خدمات الحماية الخاصة
24,470,000	500,000	<ul style="list-style-type: none"> عدد المراكز المجتمعية المنشأة لأنشطة الحماية عدد تدريبات الموظفين الصحيين على خدمات الدعم النفسي الاجتماعي والإدارة السريية لضحايا الاغتصاب لضمان الرعاية الشاملة للناجيات عدد مراجعات الأمان المحررة في المخيمات والمجتمعات المحلية (مشاركة التوصيات مع القطاعات الأخرى) عدد نقاط الاتصال بشأن صحة المرأة في العيادات لضمان تحديد ومواجهة قضايا الحماية عدد المبادرات المعيشية المعممة (المساعدات المالية والأنشطة المولدة للدخل) عدد الفتيات والفتيان والنساء والرجال الذين يتم تثقيفهم بمخاطر مخلفات المتفجرات في المجتمعات المحلية 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز قدرات المجتمعات المحلية على مواجهة قضايا الحماية، خصوصاً تلك المتعلقة بالفئات الأكثر هشاشة

الهدف القطاعي 3: حصول الفتيات والفتيان، بما فيهم الأطفال والمراهقون ذوو الاحتياجات الخاصة، على خدمات حماية الأطفال ووصولهم إلى مبادرات الدعم النفسي الاجتماعي	يدعم الأهداف الاستراتيجية 1، 2، 3، 5
المؤشرات	الغاية
عدد الفتيات والفتيان، بما فيهم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ومقدمي الرعاية، الذين تم الوصول إليهم بمبادرات الدعم النفسي الاجتماعي	850,000
عدد الفتيات والفتيان (المعرضين للخطر والناجين) المدعومين من خلال خدمات حماية الأطفال متعددة القطاعات والنظامية	30,000
عدد الأطراف وأصحاب المصلحة وأفراد المجتمع المعنيين بحماية الأطفال ذوي القدرات المعززة لمنع انتهاك الأطفال والاستجابة لقضايا حمايتهم.	50,000

المؤشرات

الأنشطة

الميزانية (دولار)

المستهدفون

29,104,800	850,000	<ul style="list-style-type: none"> عدد الأطفال والمراهقين الحاصلين على خدمات دعم نفسي اجتماعي من خلال المساحات الملائمة للأطفال/ للمراهقين والتوعية المتنقلة عدد الفتيات والفتيان المستفيدين من الأنشطة النفسية الاجتماعية المدرسية عدد الفتيات والفتيان (المعرضين للمخاطر والناجين) المستفيدين من مبادرات إعادة الدمج المجتمعية عدد مقدم الرعاية المستفيدين من الدعم النفسي الاجتماعي 	<ul style="list-style-type: none"> توفير المبادرات النفسية الاجتماعية للفتيات والفتيان، بما فيهم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ومقدمي الرعاية
7,000,000	30,000	<ul style="list-style-type: none"> عدد الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والذين تم تحديدهم عدد الأطفال الناجين من الاتجار الذين تم تحديدهم عدد الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والناجين من الاتجار الذين تم دعمهم من خلال جهود لم شمل الأسر وترتيبات الرعاية البديلة عدد الفتيات والفتيان الذين قدمت لهم المساعدة القانونية وخدمات المشورة القانونية عدد الفتيات والفتيان (المعرضين للمخاطر والناجين) المستفيدين من إدارة الحالات 	<ul style="list-style-type: none"> تقديم خدمات الحماية متعددة القطاعات والنظامية للفتيات والفتيان (المعرضين للمخاطر والناجين)
5,650,000	1,900,000	<ul style="list-style-type: none"> عدد الفتيات والفتيان المتلقين للتثقيف بمخاطر مخلفات المتفجرات في المدارس عدد الفتيات والفتيان والنساء والرجال الذين تم الوصول لهم برسائل التوعية بشأن حماية الأطفال عدد الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين بحماية الأطفال الذين تم تدريبهم على حماية الأطفال في الطوارئ عدد المبادرات المجتمعية المؤسسة والمعززة 	<ul style="list-style-type: none"> دعم بناء القدرات والتوعية بشأن حماية الأطفال

يُدعم الهدفين الاستراتيجيين 1، 2	الهدف القطاعي 4: ازدياد دمج الحماية وإدخالها في نطاقات الاستجابة الإنسانية، وتعزيز قدرات الحماية المؤشرات
الغاية	
5.3 مليون	1- ضمان شغل الحماية محور جميع الاستجابات الإنسانية والالتزام بذلك
55	2 عدد المنظمات الإنسانية ومقدمي الخدمة الذين يضعون مدونات سلوك بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين

الميزانية (دولار)	المستهدفون	المؤشرات	الأنشطة
1,750,000	غير متوفر	وضع دمج الحماية على جدول أعمال اجتماعات الفريق القطري للعمل الإنساني/ الفريق رفيع المستوى، وفريق التنسيق المشترك بين القطاعات/ فريق العمل المشترك بين القطاعات مساءلة القطاعات من قبل منسق العمل الإنساني/ نائب المنسق الإقليمي للعمل الإنساني بشأن دمج الحماية عدد جلسات الإحاطة بالوضع التي عقدها قطاع الحماية بشأن تحليل الحماية	ضمان انتظام وضع دمج الحماية على جدول أعمال اجتماعات الفريق القطري للعمل الإنساني/ اللجنة العليا، وفريق التنسيق المشترك بين القطاعات/ فريق العمل المشترك بين القطاعات (كلما أمكن)
1,755,000	215	عدد الشركاء/ مقدمي الخدمة الذين يتبنون مدونات السلوك وينشئون آليات شكاوى عدد تخطيطات القدرات لأطراف العمل الإنساني ومقدمي الخدمة عدد مبادرات التوجيه المعمة من قبل أعضاء القطاع	تعزيز القدرات التشغيلية والفنية لدى المجتمعات المحلية، وأطراف العمل الإنساني، والسلطات
2,120,000	2,000	نسبة مشروعات القطاع التي تدمج مبادئ دمج الحماية وتوجيهاته عدد مقدمي الخدمة والمؤسسات أو المنظمات المستفيدة من تعزيز قدرات الحماية	منع تعريض المتضررين لمزيد من الضرر، والحد من تعرضهم لمخاطر الحماية، وتعزيز أمانهم وكرامتهم

الهدف القطاعي 5: تعزيز تنسيق الحماية على النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية وعلى مستوى مراكز الأمم المتحدة	يدعم الهدفين الاستراتيجيين 1، 2
المؤشر	الغاية
1- نسبة الخطط الإنسانية والخطط المشتركة بين القطاعات بناء على الاحتياجات المرتبة حسب الأولوية	100%

الميزانية (دولار)	المستهدفون	المؤشرات	الأنشطة
7,680,000	غير متوفر	تنشيط فريق العمل المعني بالحماية والفريقين الفرعيين المعنيين بحماية الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي تطبيق إطار وبروتوكول تبادل المعلومات الاتفاق على نماذج تنشيط تنسيق النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية لقطاع الحماية وتطبيقها عدد فرق عمل الحماية في مراكز الأمم المتحدة بسورية	تعزيز تنسيق حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي بين قطاع الحماية والقطاعات الفرعية على النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية ومستوى مراكز الأمم المتحدة

تنسيق المخيمات وإدارتها

مسؤول اتصال تركيا: ذير هايو (hayo@unhcr.org)



الوزارة المعنية (فقط للوكالات التي يقع مقرها في دمشق): وزارة الخارجية والمغتربين

المطلوب (بالدولار)



12,174,640

المستهدفون

1,050,000



ذوو الاحتياج

1,233,000



عدد الشركاء

12



ملاحق نهج القطاع

تهدف استراتيجية استجابة قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها إلى تمكين النازحين داخليًا في مواقع النزوح الداخلي، وتعزيز توفير مساعدات إنقاذ الحياة للاحتياجات الفورية للنازحين داخليًا، وإتاحة ما يكفي من البيانات بانتظام وتحليل الثغرات/ الاستجابة بشأن مواقع النزوح الداخلي. وتضم الفئة المستهدفة لقطاع تنسيق المخيمات وإدارتها النازحين داخليًا الذين يعيشون في المخيمات النزوح الداخلي المخططة والانتقالية، والمراكز الجماعية، والمخيمات التلقائية/ ذاتية الإنشاء. وتضمن جميع أنشطة تنسيق المخيمات وإدارتها دمج القضايا المشتركة بما فيها الحماية، والبيئة، والسن، والنوع الاجتماعي، والتعددية. وسيكون مبدأ 'عدم إلحاق الأذى' عنصرًا لا يتجزأ من كل أنشطة القطاع. كما أن الأنشطة في مواقع النزوح الداخلي يجب أن تقدم حلولاً مؤقتة، مع أخذ استراتيجيات الخروج في الحسبان كلما أمكن.

وتبنى استراتيجية الاستجابة على ثلاثة أهداف، هي:

1) تعزيز القدرات لتقديم المساعدات المباشرة لإنقاذ الحياة وضمان حشد الموارد الكافية لدعم النازحين داخليًا الذين يعيشون في مواقع النزوح. وتحدد الأنشطة الرئيسية بموجب هذا الهدف أولاً في تغطية الاحتياجات الأساسية والأكثر مباشرة للنازحين داخليًا، فضلاً عن تقديم المساعدات متعددة القطاعات لإنقاذ الحياة بانتظام.

2) إنشاء لجان للنازحين داخليًا ودعم إدارة مواقع النزوح الداخلي. من شأن إنشاء لجان النازحين داخليًا أن يسهم إسهامًا كبيرًا في تحسين بيئة الحماية عموماً في جميع عمليات اتخاذ القرار، بما في ذلك مشاركة النساء في جهات اتخاذ القرار. كما سيسهم إنشاء لجان كافية للنازحين داخليًا في تعزيز تمكين المجتمعات المحلية، كما أنه ضروري لأطراف العمل الإنساني لتحديد الاحتياجات المختلفة للنساء، والفتيات، والرجال، فضلاً عن أفراد المجتمع المستضعفين، ومن ثم إتاحة تصميم الاستجابات القائمة على السياق والاحتياجات في مواقع النزوح الداخلي.

3) تعزيز إدارة المعلومات بشأن مواقع واحتياجات النازحين داخليًا الذين يعيشون في مواقع النزوح. يكمن الهدف من ذلك في تعزيز الجهود المشتركة لأعضاء قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها في جمع البيانات وتثليتها من خلال تعيين القدرات المكرسة لتقديم المعلومات الكافية في موعدها المناسب للنازحين داخليًا الذين يعيشون في مواقع النزوح، وإجراء تحليل الثغرات بانتظام، إلى جانب تطوير منهجيات تقييم مشتركة.

أهداف القطاع وأنشطته

الهدف القطاعي 1: تعزيز القدرات لتقديم المساعدات المباشرة لإنقاذ الحياة وضمان حشد الموارد الكافية لدعم النازحين داخليًا الذين يعيشون في مواقع النزوح	يدعم الهدفين الاستراتيجيين 2، 4
المؤشر	الغاية
1-1 عدد ونسبة تقارير تحليل الثغرات متعددة القطاعات الصادرة والمتبادلة	24
2-1 عدد النازحين داخليًا الذين يعيشون في مناطق النزوح الذين يحصلون على مساعدات إنقاذ الحياة	300,000
النشاط	الميزانية (دولار)
إجراء تحليل الثغرات متعدد القطاعات شهريًا في مواقع النزوح	750,000
تقديم المساعدات المباشرة لإنقاذ الحياة وتحسين البنية التحتية الأساسية للمخيمات في مواقع النزوح	5,891,290
الهدف القطاعي 2: إنشاء لجان للنازحين داخليًا ودعم إدارة مواقع النزوح	يدعم الأهداف الاستراتيجية 1، 2، 3، 4، 5
المؤشر	الغاية
1-2 عدد المواقع التي توجد بها لجان نازحين مؤسسة وعاملة وتضم نساء في عضويتها	20
2-2 عدد مواقع النزوح التي توجد بها هياكل إدارة عاملة وخاضعة للمساءلة	6
النشاط	الميزانية (دولار)
إنشاء وتدريب ودعم لجان النازحين داخليًا	795,350
تقديم الإدارة المباشرة للمخيم/ للموقع	1,863,000
الهدف القطاعي 3: تعزيز إدارة المعلومات بشأن المواقع واحتياجات النازحين داخليًا الذين يعيشون في مواقع النزوح	يدعم الأهداف الاستراتيجية 2، 4، 5
المؤشرات	الغاية
1-3 عدد ونسبة تقييم الاحتياجات وتقارير مواقع النزوح	100
2-3 عدد النازحين داخليًا الذين يعيشون في مواقع النزوح الذين تم رصدهم وتقييمهم	1,050,000
النشاط	الميزانية (دولار)
تقييم ورصد وتحليل الاحتياجات في مواقع النزوح والموقف فيها	2,875,000

الخدمات التنسيقية والمشاركة



مسؤول اتصال النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية: سيباستيان ترايفز (trives@un.org)

سورية: سيباستيان ترايفز (trives@un.org)

تركيا: باربارا شينستون (shenstone@un.org)

الأردن: سارة ماسكروفت (muscroft@un.org)

إقليمياً: هيلينا فريزر (fraser@un.org)

الوزارة المعنية (فقط للوكالات التي يقع مقرها في دمشق): اللجنة العليا للإغاثة

المطلوب (بالدولار)



44,015,062

المستهدفون

غير متوفر



ذوو الاحتياج

12.2 مليون



عدد الشركاء



أطراف العمل الإنساني

ملاحق نهج القطاع

يعد دعم التنسيق أمراً حاسماً في ضمان استناد الاستجابة للأزمة السورية إلى المبادئ، وشفافيتها، وكفاءتها. وتواجه الاستجابة في سورية احتياجات متنامية، وتعمل من مراكز جغرافية متعددة، وينفذها عدد كبير جداً من أطراف العمل الإنساني. وسيركز قطاع الخدمات التنسيقية والمشاركة على ثلاثة مجالات للتمكين من زيادة فعالية العمل الإنساني.

1) التنسيق الشامل للاستجابة من خلال توجيهات وأدوات ومعايير اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

يقرر منسق الأمم المتحدة للعمل الإنساني المقيم بسورية الرؤية العامة ومحور العمل الإنساني داخل سورية. وسيتم ذلك بالتعاون الوثيق مع منسق الأمم المتحدة الإقليمي للعمل الإنساني ونائبه، وبدعم من منسقي العمل الإنساني في الأردن، وحيثما أمكن، في العراق ولبنان.

ويحافظ أطراف العمل الإنساني على التزامهم بتوفير المساعدات القائمة على الاحتياجات دون تمييز، وذلك وفقاً للمبادئ الإنسانية. وسوف يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تماشياً مع مهمته العامة، بدعم القيادة الإنسانية في ضمان فعالية تنسيق الاستجابة داخل سورية.

ويتم حشد القدرات المتخصصة لضمان فعالية التنسيق على مستوى القطاع/ المجموعة وفيما بين القطاعات سواء على مستوى المراكز أو على النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية من أجل تحسين التعاون فيما بين أطراف العمل الإنساني بشأن العناصر الرئيسية للاستجابة، بما في ذلك دورة البرنامج الإنساني (أي تقييم الاحتياجات، والتخطيط الاستراتيجي، والتنفيذ، وحشد الموارد، والرصد، والمساءلة)، وإدارة المعلومات والمناصرة. وبالتنسيق مع إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، سيتم تبسيط آليات التنسيق من أجل تعزيز التشغيل، وتحسين المناصرة، وتيسير إيصال المساعدات لذوي الاحتياج بسلامة وأمن وفي الموعد المناسب من خلال أكثر المسارات فعالية.

2) حفظ قدرات التنسيق لبرامج اللاجئين الفلسطينيين

تستمر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في تقديم التنسيق المتخصص لضمان فعالية دعم اللاجئين الفلسطينيين. فقد أدى تدهور الوضع الأمني في سورية إلى خلق مخاطر إضافية أمام موظفي الأونروا واللاجئين الفلسطينيين ممن يتلقوا المساعدات، ما يقتضي أن تقوم الأونروا باستثمار مبالغ ضخمة في البنية الأساسية والأفراد والمعدات الخاصة بالأمن، وذلك من أجل الحد من المخاطر التي يواجهها الموظفون والمستفيدون، مع حفظ سلامة التشغيل. وتتطلب الأونروا استمرار تمويل الطوارئ من أجل ضمان كفاية الموظفين العاملين في الاستجابة الإنسانية من خلال نشر موظفي الطوارئ المتخصصين لتنفيذ وإدارة ورصد الأنشطة على المستويات الميدانية والتنسيقية.

3) تعزيز تقييم الاحتياجات وإنشاء آلية أكثر فعالية لتتبع النازحين وتخطيط النزوح

في حين أن الأزمة الإنسانية في سورية آخذة في التدهور، إلا إن تحديد الاحتياجات الإنسانية من أجل فعالية الاستجابة يعد أمرًا ضروريًا. ففي السنوات الثلاثة الماضية، عمل أطراف العمل الإنساني على تحسين فهمهم للاحتياجات، وقاموا بتعزيز إدارة المعلومات، وتقييم الاحتياجات، والتحليل، والرصد بدرجة كبيرة، وذلك على الرغم من عوائق البيئة التشغيلية. وفي حين تم إحراز بعض التقدم على المستوى الفني لتطوير نهج للتقييم المشترك في سورية - وبالتزامن مع ذلك قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بإطلاق آليات شتى لدعم جمع البيانات الأولية والثانوية في سورية - لم يتم بعد إجراء التقييمات المنسقة على المستوى القطري. وفي ظل إطار النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية، سيتم تحديد عدد من التدابير المحددة كأولويات لتعزيز قدرات المعلومات وتقييم الاحتياجات.

وعلى وجه التحديد، يعد إنشاء آلية فعالة لتتبع النازحين داخليًا بحيث تغطي النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية أولوية من أجل زيادة فعالية الاستجابة لأكبر أزمة نزوح يواجهها العالم.

وإضافة إلى ذلك، وتكميلًا لجهود تعزيز تقييم الاحتياجات المحلية وتحليل الاحتياجات على مستوى المدن، سيتم بذل جهود إضافية لتوسيع نطاق مخططات المدن وتعزيز نظم إدارة المعلومات.

4) ضمان مساهمة أنشطة الإغاثة استراتيجيًا في مبادرات التعافي المبكر ذات الأثر المتوسط

لا يتواءم مستوى المساعدات الحالي مع ارتفاع الاحتياجات الإنسانية، ومع زيادة تحديات تقديم المساعدات وحفظها، فهناك حاجة متنامية للتمركز الاستراتيجي للأمم المتحدة وشركائها الإنسانيين من أجل استهداف المساعدات بشكل أفضل ودعم تدابير التعافي المحلية.

5) تعزيز تدابير إدارة المخاطر الأمنية لضمان تقديم المساعدات الإنسانية بأمان

مع ازدياد تعقيد الوضع الأمني الظاهر في شكل زيادة المخاطر على موظفي الأمم المتحدة وأصولها، فضلاً عن زيادة تكاليف المعاملات عند تقديم المعونات للأشخاص المتضررين جراء عواقب إيصال المساعدات الإنسانية، تبرز الحاجة إلى كفاية الدعم الأمني لمراكز الأمم المتحدة (دمشق، حمص، طرطوس، حلب، قامشلي)، فضلاً عن وجود الأمم المتحدة في السويدية. وستقوم إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمم المتحدة بعقد جلسات تدريبية وتوعوية (برنامج أمان الميدان، القيادة الدفاعية، إلخ...) لموظفي الأمم المتحدة وأطراف العمل الإنساني. كما تلعب إدارة شؤون السلامة والأمن دورًا حاسمًا في دعم عمليات الأمم المتحدة، ولا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

أهداف القطاع وأنشطته

الهدف القطاعي 1: نظام أكثر فعالية لتنسيق العمل الإنساني يضمن الاتساق والشفافية ويسر التمويل القابل للتنبؤ والمقدم في الوقت المناسب والقائم على الاحتياجات	يدعم الهدف الاستراتيجي 4
المؤشرات	الغاية
1-1 عدد المجموعات المفعلة للأزمة السورية	10
2-1 نسبة الشركاء الراضين عن دعم الفروع القطرية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل تحسين فعالية آليات التنسيق	75%
3-1 تحديد المجموعة الدنيا من قاعدة بيانات 3W (من الذي ينفذ؟ ماذا ينفذ؟ أين ينفذه؟) والمنتجات الأخرى وتحديثها بانتظام على مستوى المراكز والنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية	شهرياً
4-1 نسبة مصروفات الصناديق الموحدة لتمويل العمل الإنساني على الأولويات الواردة في خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2015	100%

النشاط	الميزانية (دولار)
دعم آليات التنسيق والقيادة المعززة على المستوى الوطني ومستويات النهج المتكاملاً للاستجابة في سورية	18,613,145

الهدف القطاعي 2: حفظ القدرات التنسيقية والتشغيلية من أجل البرامج المنفذة بقيادة الأونروا التي تستهدف اللاجئين الفلسطينيين	يدعم الهدف الاستراتيجي 4
المؤشر	الغاية
1- عدد ونسبة منشآت الأونروا التي تتمتع بما يكفي من المعدات والأفراد والخدمات المعنية بالأمن	219 منشأة (100%)

النشاط	الميزانية (دولار)
تقديم الدعم التشغيلي المعزز من أجل فعالية الاستجابة للاجئين الفلسطينيين	16,346,746

الهدف القطاعي 3: تشجيع الاستجابة الإنسانية القائمة على الأدلة والموجهة في سورية من خلال تعزيز تبادل المعلومات، وتتبع النزوح، ورصد النازحين داخلياً، وإنشاء نظم حضرية لتبادل المعلومات	يدعم الهدف الاستراتيجي 4
المؤشر	الغاية
1- عدد مخططات المدن المعدة	60
2- عدد مواقع النزوح الداخلي التي استكملت عملية تخطيطها وأنشئت من أجلها آلية نزوح للتتبع والرصد بانتظام	7

النشاط	الميزانية (دولار)
تخطيط وتتبع النازحين داخلياً واحتياجاتهم على المستوى المحلي	5,681,600

الهدف القطاعي 4: ضمان مساهمة أنشطة الإغاثة استراتيجياً في مبادرات التعافي المبكر ذات الأثر المتوسط	يدعم الهدف الاستراتيجي 4
--	--------------------------

المؤشر	الغاية
1- إنشاء المجلس الاستشاري للسياسات	1
2- تبنى إطار الأمم المتحدة للاستراتيجية القطرية والاتفاق عليه	1
3- وضع استراتيجية الأمم المتحدة للاتصال	1

النشاط	الميزانية (دولار)
إنشاء إطار استراتيجي للسياسات والتحليل ودعم النماذج التشغيلية	1,134,000

الهدف القطاعي 5: تنسيق سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة وتيسير تقديم برامج الأمم المتحدة على نحو آمن	يدعم الهدف الاستراتيجي 5
المؤشر	الغاية
1-1 الوصول الآمن لمناطق العمل	جميع مناطق العمل
2-1 عدد تقارير الحوادث الصادرة، والتقارير الدورية، والمعلومات الإرشادية	365 تقرير
3-1 عدد البعثات الميسرة	20 بعثة
4-1 عدد موظفي الأمم المتحدة/ المنظمات غير الحكومية الدولية المدربين أو الذين تمت توعيتهم	400 شخص

النشاط	الميزانية (دولار)
توفير حزمة شاملة لإدارة المخاطر الأمنية للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية	2,143,442

التعافي المبكر وسبل العيش



مسؤول اتصال النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية: منال فوعاني
(manal.fouani@undp.org)

منسق سورية: منال فوعاني (manal.fouani@undp.org)

الوزارة المعنية (فقط للوكالات التي يقع مقرها في دمشق): وزارة الإدارة المحلية؛ وزارة الشؤون الاجتماعية

المطلوب (بالدولار)

102 مليون



المستهدفون

1.8 مليون



ذوو الاحتياج

11.2 مليون



عدد الشركاء

12



ملاحم نهج القطاع

من شأن أهداف وأنشطة قطاع التعافي المبكر أن تخلق بيئة ممكنة لتقديم الإغاثة الإنسائية، والحد من الاعتماد على المعونات، وتعزيز قدرة الفئات المتضررة على الصمود، بما في ذلك النازحين داخليًا والمجتمعات المحلية المضيفة.

تعزيز قدرة الفئات المتضررة والمؤسسات على الصمود من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية والاجتماعية الذي يعتمد على كثافة العمالة. سيعمل الشركاء في قطاع التعافي المبكر وسبل العيش على تشارك الجهود من أجل ضمان تنفيذ إزالة الحطام وإدارة المخلفات الصلبة في مراكز الإيواء، والمناطق المجاورة، والمجتمعات المحلية المضيفة كحلول سريعة مصممة على السياق المحلي. كما سيقومون بإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية والاجتماعية بما فيها شبكات الري الزراعي، وشبكات المياه والصرف الصحي والمجاري، وشبكات الكهرباء، والأسواق، ومراكز الرعاية الصحية الأولية والرعاية الصحية للأمهات، والحضانات، والمدارس. وسوف تتبنى إعادة التأهيل نهجًا يعتمد على كثافة العمالة لضمان سرعة حفز التعافي المحلي. كما سيتم السعي للمشاركة مع أصحاب المصلحة المحليين والروابط المباشرة مع البلديات والمديريات الفنية العامة كشراكات استراتيجية لتمكين القدرات المحلية من أجل استجابة أفضل لمثل هذه التحديات المعقدة ولرعاية استدامة تقديم السلع العامة، وكل ذلك بموجب إطار وطني.

تعزيز آليات المراقبة وتحسين قدرة الفئات المتضررة على الصمود من خلال إعادة إحياء سبل العيش المعطلة. تقتضي الخسارة الفادحة لسبل العيش، والمعوقات الاقتصادية بما فيها أثر التدابير الاقتصادية والمالية المتخذة من جانب واحد والمفروضة على سورية، والنزوح، وارتفاع مستويات الفقر من جميع الشركاء في قطاع التعافي المبكر وسبل العيش أن يولوا انتباهًا خاصًا إلى إعادة إحياء سبل عيش الفئات الأكثر هشاشة، بما فيها اللاجئين الفلسطينيين. وسوف يتلو ذلك إعادة إحياء الأسواق المحلية لضخ النقد في الاقتصاد المحلي، ومن ثم إعادة إحياء المشروعات والأعمال الصغيرة والمتوسطة، وإتاحة الإغاثة الاقتصادية الطارئة للفئات المتضررة الفقيرة من خلال آليات التمويل متناهي الصغر، بما فيها القروض والمنح، إضافة إلى الحلول دون وقوع المزيد من الخسائر في أصول الإنتاج وتبني استراتيجيات المراقبة السلبية من خلال إحلال الأصول ولوازم بدء الأعمال. كما يعد تعزيز قدرات القوى العاملة على إعادة الدخول إلى سوق العمل وفقًا لمجالات الأولوية الناشئة مبادرة استراتيجية في هذا القطاع.

كما سيتم السعي وراء حلول محلية مبتكرة لإعادة استخدام وتدوير المخلفات الصلبة والعضوية، بما فيها تشجيع تكنولوجيا الغاز الحيوي.

تحسين قدرة الفئات المستضعفة على الصمود (بما فيها الشباب، والأسر التي تعولها أُنثى، والمسنين، واللاجئين الفلسطينيين، وذوي الإعاقة) من خلال إعادة التأهيل الموجه ودعم سبل العيش. يجب إيلاء الأولوية للفئات المستضعفة عند وضع برامج التعافي المبكر، حيث أن الخبرة أظهرت أن تمهيشهم يتضاعف في أوقات الأزمات. وسوف تتطلب الأسر السورية التي تعولها أُنثى، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمسنون، والشباب، واللاجئون الفلسطينيون اهتمامًا خاصًا لإتاحة فرص العيش الكافية لهم وتلبية احتياجاتهم المباشرة. وقد لوحظ بالفعل زيادة عدد الأسر التي تعولها أُنثى في مراكز الإيواء والمجتمعات المحلية المضيفة. ويتطلب الشباب جهودًا خاصة من أجل إشراكهم في الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية المجتمعية البناء التي تشجع على التماسك الاجتماعي، والمشاركة الفعالة، والتضامن.

تعزيز قدرات التقييم، والتخطيط، والتنفيذ، والرصد لدى أطراف العمل الإنساني الدوليين والوطنيين والمجتمعات المحلية من أجل استجابة منسقة ومنسقة تعتمد التعافي المبكر وسبل العيش. يعد التنسيق مع أصحاب المصلحة جميعهم المشاركين في عمل التعافي المبكر وسبل العيش أولوية لضمان التآزر والاتساق، وتفاذي الازدواجية، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. ومن شأن ذلك أن يضمن دمج عناصر التعافي المبكر والنهج القائم على الصمود في استراتيجيات وخطط فرق عمل القطاع الأخرى. وسيتم تنفيذ أنشطة تطوير قدرات خاصة لزيادة التوعية بدمج النهج القائم على الصمود والتعافي المبكر، وتعزيز قدرات التخطيط والتنفيذ لدى أصحاب المصلحة جميعهم المعنيين باتساق وفعالية نتائج التعافي المبكر وسبل العيش. وسوف تعتمد المناصرة من أجل التخطيط القائم على الصمود ودمج التعافي المبكر على التقييمات المستتيرة والقائمة على الأدلة التي يجريها مختلف الشركاء في قطاع التعافي المبكر وسبل العيش.

وسوف ينظر بعين الاعتبار تطوير القدرات، والنوع الاجتماعي، والحماية، والتخطيط الحساس للأزمة، والاعتبارات البيئية عند وضع وتنفيذ خطة قطاع التعافي المبكر وسبل العيش.

أهداف القطاع وأنشطته

الهدف القطاعي 1: تحسين قدرة الفئات المتضررة والمؤسسات على الصمود من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية والاجتماعي الذي يعتمد على كثافة العمالة المؤشر	يدعم الهدف الاستراتيجي للمجابهة 3 الغاية
1-1 عدد البنى التحتية الأساسية والاجتماعية التي تم إصلاحها والعاملة	254
2-1 عدد الأشخاص المتضررين المتمتعين بالبنية التحتية الأساسية والاجتماعية بشكل أفضل	1,302,000
3-1 عدد الأشخاص الموظفين في إعادة تأهيل البنية التحتية	18,360

النشاط	الميزانية (دولار)
إنشاء وتنفيذ مخططات النقود مقابل العمل والمخططات كثيفة العمالة من أجل إزالة الحطام وإدارة المخلفات الصلبة وإعادة التأهيل في مراكز الإيواء، والمناطق المجاورة، والمجتمعات المحلية المضيفة	18,613,900
إنشاء وتنفيذ مخططات النقود مقابل العمل والمخططات كثيفة العمالة من أجل إعادة إحياء وتأهيل البنية التحتية المدمرة في المناطق المستقرة نسبيًا، ومناطق العودة، والمجتمعات المحلية المضيفة	25,224,554

الهدف القطاعي 2: تعزيز آليات المواكبة لدى الفئات المتضررة من خلال إعادة إحياء سبل العيش المعطلة	يدعم الهدف الاستراتيجي للمجابهة
---	---------------------------------

المؤشر	الغاية
1-2 عدد الأشخاص المتضررين المتلقين لدعم سبل العيش (قروض، منح، أصول، تدريب مهني...)	83,250
2-2 عدد الأعمال المعاد إحيائها (زراعية، صناعية، تجارية، صغيرة...)	2,000
3-2 عدد الأشخاص الموظفين في أنشطة إعادة إحياء سبل العيش	8,000
4-2 عدد الأسر المستفيدة من دعم الزراعة الريفية	18,000

النشاط	الميزانية (دولار)
دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذاتية التوظيف من خلال المنح، والقروض، وإحلال الأصول، مع التركيز الخاص على الفئات المستضعفة	19,010,890
تطوير وتنفيذ تدريبات مصممة حسب الاحتياج وقصيرة المدى لتطوير المهن، والمهارات، والأعمال حسب احتياجات السوق الناشئة، بما في ذلك الإلحاق بالأسر.	11,213,000
إعادة إحياء سبل العيش القائمة على الزراعة من أجل بناء قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود من خلال تحديد الأولويات التشاركي، وإعادة تأهيل أصول الإنتاج والبنى التحتية القائم على المجتمعات المحلية، والتدريب المهاري، ومخططات توليد الدخل في الريف	6,000,000

الهدف القطاعي 3: تعزيز قدرة أكثر الفئات هشاشة على الصمود (فيما بين صغار المزارعين والأعمال الصغيرة، والشباب، والأسر التي تعولها أنثى، والمسنين، والملاجئين الفلسطينيين، والأشخاص ذوي الإعاقة) من خلال إعادة التأهيل الموجهة ودعم سبل العيش	الهدف الاستراتيجي
يدعم للمجابهة	
المؤشر	الغاية
1-3 عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من خدمات إعادة التأهيل ودعم سبل العيش	17,000
2-3 عدد الأسر التي تعولها أنثى المستفيدة من دعم سبل العيش	10,000
3-3 عدد المبادرات المشجعة للتماسك الاجتماعي بقيادة الشباب	50,000

النشاط	الميزانية (دولار)
تطوير وتنفيذ برنامج متكامل لإعادة التأهيل من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة يقدم خدمات متنوعة مثل معونات الإعاقة، والعلاج الطبيعي، ودعم سبل العيش	6,912,000
تطوير وتنفيذ مخططات النقود مقابل العمل، ودعم الأصول، والمنح، وتوفير اللوازم والتدريب المهني للأسر التي تعولها أنثى	11,463,960
تطوير وتنفيذ أنشطة مجتمعية شبابية تشاركية تهدف إلى تشجيع التماسك الاجتماعي	1,305,720

الهدف القطاعي 4: تعزيز قدرات التقييم، والتخطيط، والتنفيذ، والرصد لدى أطراف العمل الإنساني الدوليين والوطنيين والمجتمعات المحلية من أجل تماسك وتنسيق استجابة التعافي المبكر وسبل العيش المؤشر	يدعم الهدف الاستراتيجي: التنسيق والاستجابة، والقدرات
المؤشر	الغاية
1-4 عدد الاجتماعات التنسيقية لقطاع التعافي المبكر وسبل العيش في النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية	20
2-4 عدد المجتمعات المحلية المدربة على التعافي المبكر وسبل العيش والنهج القائمة على الصمود	281
3-4 تقييم الدمار وسبل العيش	1
4-4 استراتيجية التعافي المبكر والصمود	1
النشاط	الميزانية (دولار)
تطوير قدرات الشركاء في مجال التعافي المبكر وسبل العيش والنهج القائمة على الصمود	1,322,725
إجراء تقييمات موجهة لسبل العيش والدمار من أجل تطوير استراتيجية متكاملة للتعافي المبكر وسبل العيش (النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية)	1,004,000

التعليم



مسؤول اتصال النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية: دينا كريساتي

(dcraissati@uniceg.org)

فرانشيسكو كالكانيو (fcalcagno@unicef.org)

منسق سورية: أمسون سيمبولون (asimbolon@unicef.org)

منسق تركيا: سيتم تأكيده لاحقاً، لانا وريقات (lwreikat@unicef.org)

منسق الأردن: دينا كريساتي (dcraissati@uniceg.org)

فرانشيسكو كالكانيو (fcalcagno@unicef.org)

الوزارة المعنية الفنية (فقط للوكالات التي يقع مقرها في دمشق): وزارة التعليم

المطلوب (بالدولار)



224 مليون

مطلوب منها بصفة أولوية (دولار)

137 مليون

المستهدفون



4.5 مليون

ذوو الاحتياج



4.5 مليون

عدد الشركاء



29

أدت الطبيعة الممتدة للأزمة في سورية إلى إضعاف قدرات النظام التعليمي في مواجهة حقوق الأطفال والمراهقين المتضررين واحتياجاتهم التعليمية في البلاد. وخلال الطوارئ، يعمل التعليم على إنقاذ الحياة واستدامتها ويحمي الأطفال والمراهقين من الاستغلال والأذى عن طريق تزويدهم بالمهارات اللازمة ونظم التعلم المهيكل من أجل البقاء، والمواكبة، ومواجهة المضاعف. كما أنه يغرس القدرات المطلوبة على الصمود والرجاء الذي يوجه طاقات الأجيال الشابة إيجابياً نحو مستقبل وسلم أفضل.

ويكمن الهدف العام لقطاع التعليم في توفير فرص التعليم الآمن والجيد للأطفال والمراهقين المتضررين وفي تعزيز قدرة أصحاب المصلحة في مجال التعليم، بما فيهم المجتمعات المحلية والسلطات المحلية، على تقديم استجابة التعليم الفعالة. وبالتماشي مع الحدود الدنيا للتعليم حسب الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، ومبادرة جيل غير ضائع، ومبادئ 'عدم إلحاق الأذى'، سيدعم شركاء قطاع التعليم الالتحاق المتنامي تدريجياً للمدارس التمهيديّة، والابتدائية، والثانوية، فضلاً عن فرص التعليم غير الرسمي والمهني، وخصوصاً لأكثر الفئات هشاشةً في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وسيتم ضخ استثمارات في مبادرات العرض والطلب بالتزامن مع ذلك من أجل مواجهة الحواجز المتعددة أمام الالتحاق بالمدارس (إعادة تأهيل المدارس؛ مواد التدريس والتعلم الضرورية؛ برامج التغذية المدرسية؛ المواصلات المدرسية).

وسيعمل شركاء قطاع التعليم على تكثيف جهودهم من أجل تحسين جودة التعليم المقدم من خلال تحسين المنهجيات التربوية والحماية والتفاعلية التي تجعل الأطفال في محورهم. وسيتم تطوير وتنفيذ محتويات متعددة رسمية وغير رسمية لتراعي احتياجات التعلم المختلفة. كما سيتم تدريب المدرسين والموظفين التعليميين ودعمهم لتقدم المناهج الرسمية، ومواد التعلم الذاتي، ووحدات التعلم الرقمي، والنهج التعويضية والمعجلة، ومهارات الحياة، والتدريب المهني. وسيتم تعزيز نظم الرصد والتقييم من أجل استرشاد الاستهداف والبرمجة بشكل أفضل، كما سيتم تطوير أطر السياسات لضمان اعتماد ومصداقية تعليم

الأطفال والمراهقين. وسيركز قطاع التعليم على التعاون المشترك بين القطاعات والوكالات، إلى جانب التنسيق مع المراكز الوطنية ومراكز الأمم المتحدة لدفع التكاملية، وإحراز أقصى فائدة من توظيف الموارد المحدودة، وتحسين فعالية وجودة الاستجابة.

أهداف القطاع وأنشطته

الهدف القطاعي 1: ضمان حصول الفتيات والفتيان في سن الدراسة (3-17 عامًا) المتضررين من الأزمة على الخدمة التعليمية مع التركيز الخاص على الأكثر هشاشة	يدعم الأهداف الاستراتيجية 1، 2، 3
المؤشر	الغاية
1-1 عدد الأطفال والمراهقين (الفتيات والفتيان) المتضررين من الأزمة الذين يحصلون على الفرص التعليمية الرسمية وغير الرسمية	3.5 مليون

النشاط	الميزانية (دولار)
إعادة تأهيل المدارس وإنشاء مساحات التعلم بأثاث أساسي ودورات مياه مراعية للنوع الاجتماعي حسب الحدود الدنيا للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ	50,855,345
توفير مواد التدريس والتعلم الأساسية	36,273,426
توفير برامج التغذية المدرسية في المناطق المستهدفة	24,026,146
تنفيذ حملات العودة للمدارس وحملات التوعية الأخرى التي تستهدف أصحاب المصلحة جميعهم	1,351,358
تيسير المواصلات المدرسية من وإلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، وغير الآمنة، والبعيدة	125,000

الهدف القطاعي 2: تحسين جودة التدريس والتعلم لدى الأطفال والمراهقين في ظل بيئة ممكنة وحامية	يدعم الأهداف الاستراتيجية 1، 2، 3
المؤشر	الغاية
1-2 عدد البرامج/المبادرات التعليمية المنفذة على مستوى الأحياء	4.5 مليون

المخرج	الميزانية (دولار)
تزويد الأطفال والمراهقين بالمناهج الرسمية، مع الاعتماد من خلال الكتب المدرسية، ومواد التعلم الذاتي، ووحدات التعلم الرقمي	23,001,173
تزويد الأطفال والمراهقين بالمحتوى غير الرسمي والبديل (التعلم التعويضي والمعدل والتعليم القائم على مهارات الحياة)	25,439,895
تزويد المراهقين (14-17 عامًا) بالتدريب المهني (الرسمي وغير الرسمي)	5,774,269
تعزيز التدريس والتعلم من خلال المنهجيات التي تجعل الطفل في محورها، والحماة والتفاعلية	3,110,385

الهدف القطاعي 3: تعزيز قدرات قطاع التعليم على تقديم استجابة تعليم فعالة ومنسقة	يدعم الأهداف الاستراتيجية 3، 4، 5
--	-----------------------------------

المؤشر	الغاية
1-3 عدد أطراف العملية التعليمية الذين يحسنون من فعالية وتنسيق الاستجابة التعليمية	480,000
المخرج	الميزانية (دولار)
توفير التطوير المهني والحوافز للعاملين بالتدريس	49,679.207
تعزيز قدرات أطراف العملية التعليمية بشأن الحدود الدنيا للشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في الطوارئ والقضايا الأخرى المرتبطة بالأزمة (بما في ذلك التنسيق والحد من المخاطر)	1,857,921
تطوير وتعزيز قدرات الرصد والتقييم لأطراف العملية التعليمية (التقييم السريع، جمع البيانات في المدارس، نظام معلومات إدارة التعليم)	547,445
تطوير واستدامة قدرات أصحاب المصلحة في العملية التعليمية للمناصرة من أجل احتياجات وحقوق الأطفال في التعليم في سياقات الأزمات	1,450,293

الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ



مسؤول اتصال النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية: سامر عبد الجابر
(samer.abdeljaber@wfp.org)

سلمى فاروق (salma.farouque@wfp.org)

منسق سورية: سامر عبد الجابر (samer.abdeljaber@wfp.org)

الوزارة المعنية (فقط للوكالات التي يقع مقرها في دمشق): وزارة الخارجية والمغتربين

المطلوب (بالدولار)

1.31 مليون



المستهدفون

أطراف العمل



الإنساني

ذوو الاحتياج

أطراف العمل



الإنساني

عدد الشركاء



أطراف العمل الإنساني

ملاحم نهج القطاع

جرى تفعيل مجموعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ في سورية رسميًا في كانون الثاني/يناير 2013 من أجل تقديم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية العادية إلى أطراف العمل الإنساني من المستجيبين للأزمة في سورية والبلدان المجاورة. ومنذ تفعيل المجموعة، قامت بنشر الخدمات المشتركة في المنطقة ووضع معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية مسبقًا في المراكز الإقليمية في سعيها لتقديم الاستجابة السريعة. ودعمًا لأنشطة المجموعة، خصص برنامج الأغذية العالمي موظفين متخصصين للمجموعة في الأردن وموظفي دعم داخل سورية، ولبنان، وتركيا.

وفي عام 2015، ستستمر مجموعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ في تقديم الخدمات المشتركة في المناطق التشغيلية عبر مخلف البلدان، وتحديدًا سورية، وتركيا، ولبنان، والأردن، والعراق. كما ستستمر المجموعة، وفي ظل وجود برنامج الأغذية العالمي كملاذ أخير لتقديم الخدمة، في التنسيق، وإدارة المعلومات، وتقديم الخدمات. ولهذا الغرض، ستكون بعثات التقييم نشاطًا مستمرًا للمجموعة لتحديد الثغرات وتخطيط العمل على سدها. وإضافة إلى ذلك، ستستمر المجموعة في تنسيق العمل بين أطراف العمل الإنساني ونشر المعلومات لمساعدتهم.

وباعتباره رائدًا عالميًا لمجموعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ، قام برنامج الأغذية العالمي بتسيخ تعاون قوي مع الوكالات الشريكة، وتشمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل تقديم الخدمات المشتركة. وقد جرى تحديد الحاجة إلى دعم المجموعة في نشر خدمات الراديو في مواقع التشغيل المشتركة في سورية (مشغلي الراديو في دمشق ومراكز الأمم المتحدة)، وتركيا (مثلاً، عنتاب)، كما بدأ تخطيط المشروع. وفي عام 2015، سيتم عقد تدريب متخصص على الراديو في سورية وفي الإقليم حسب الطلب من أجل تحسين قدرات موظفي أطراف العمل الإنساني ومشغلي غرف الراديو.

كما سيشهد عام 2015 عقد مؤتمرات مجموعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في سورية عن بعد لضمان التنسيق ومشاركة المعلومات على مستوى عالمي، وتماشياً مع النهج الإقليمي للضعيد السوري بأكمله لعام 2015، سيتم عقد اجتماعات فرق العمل على المستوى المحلي. ومن أجل ضمان اتساق تدفق المعلومات، ستستمر إتاحة المعلومات ذات الصلة لأطراف العمل الإنساني عبر صفحة الإنترنت الخاصة بالمجموعة على العنوان التالي:

www.ictemergency.wfp.org/web/ictopr/emergencies2012/syria . وسوف تستمر المجموعة في مشاركة منتجات إدارة المعلومات، بما فيها الخرائط، وتقارير الأوضاع، والتقييمات الميدانية.

أهداف القطاع وأنشطته

الهدف القطاعي 1: تقديم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات الاتصال الصوتي و تراسل المعطيات عبر البيانات لأطراف العمل الإنساني لتحسين البيئية التشغيلية والأمنية من أجل الموظفين والأصول المؤشر	يدعم الهدف الاستراتيجي 2
1-1 عدد المناطق التشغيلية المشتركة المغطاة بالشبكة الأمنية المشتركة للاتصالات السلكية واللاسلكية (الغاية 1: نشر الخدمات)	الغاية 5
2-1 عدد المناطق التشغيلية المشتركة المغطاة بخدمات الاتصالات عبر البيانات (الغاية 2: نشر الخدمات)	5

الأنشطة	الميزانية (دولار)
الخدمات المشتركة (بما فيها برمجة الراديو، تغطية الراديو، الاتصال عبر البيانات، التدريب، التنسيق) في المناطق التشغيلية في سورية والبلدان المجاورة (تركيا، الأردن، لبنان، العراق) بالأصالة عن شركاء العمل الإنساني بعثات التقييم وتحسين الخدمات المشتركة (تشمل شراء المعدات والخدمات)	624,000

الهدف القطاعي 2: حفظ منصة إدارة المعلومات من أجل مشاركة المعلومات بشأن أنشطة المجموعة والقضايا الأخرى ذات الصلة المؤشر	يدعم الهدف الاستراتيجي 4
1-2 إنشاء وحفظ منصة إدارة المعلومات والتعاون في وضع التحديث (الغاية 4: إدارة المعلومات)	الغاية
2-2 عدد منتجات إدارة المعلومات (خرائط، تقارير الأوضاع) الصادرة والمتبادلة عبر البريد الإلكتروني، وفرق العمل، وعلى موقف المجموعة	أن تكون المنصة عاملة 30
3-2 عدد الاجتماعات العالمية والمحلية المنعقدة	24

الأنشطة	الميزانية (دولار)
حفظ المنصة لتبادل المعلومات والتنسيق إعداد منتجات إدارة المعلومات واستضافة الاجتماعات تنسيق تبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة المختلفين لضمان تقديم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الضرورية المعنية بالبيانات والأمن	268,000

<p>الهدف الاستراتيجي 5 يدعم</p> <p>الغاية</p> <p>150</p>	<p>الهدف القطاعي 3: تقديم التدريب لموظفي العمل الإنساني على استخدام المعدات والخدمات المشتركة للاتصالات السلكية واللاسلكية</p> <p>المؤشر</p> <p>1-3 عدد موظفي وكالات الأمم المتحدة/ المنظمات غير الحكومية المدربين على خدمات المجموعة، مثلاً، اتصالات الراديو (الغاية 3: التدريب)</p>
--	---

<p>الميزانية (دولار)</p> <p>36,0000</p>	<p>الأنشطة</p> <p>عقد تدريب المجموعة مع التركيز على التدريب على الراديو في المناطق التشغيلية المشتركة داخل سورية</p>
---	--

<p>الهدف الاستراتيجي 5 يدعم</p> <p>الغاية</p> <p>31</p>	<p>الهدف القطاعي 4: بناء قدرات الاستعداد لضمان إمكانية تقديم الدعم الكافي لأي توسيع لنطاق العمليات الإنسانية</p> <p>المؤشر</p> <p>1-4 عدد مشغلي الراديو المنتشرين في المناطق التشغيلية المشتركة في سورية</p>
---	--

<p>الميزانية (دولار)</p> <p>355,000</p>	<p>الأنشطة</p> <p>العمل مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوسيع نطاق نشر مشغلي الراديو في غرف الراديو المشتركة في مراكز الأمم المتحدة</p>
---	---

الأمن الغذائي والزراعة



مسؤول اتصال النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية: فرانشيسكو بالدو
(francesco.baldo@fao.org)

منسق سورية: بيرسيفيرنس جانجا (perseverance.ganga@wfp.org)

جاكوبو داميليو (jacopo.damelio@fao.org)

منسق تركيا: فرانشيسكو بالدو (francesco.baldo@fao.org)

(info.syria@foodsecuritycluster.net)

منسق الأردن: فرانشيسكو بالدو (francesco.baldo@fao.org)

الوزارة المعنية (فقط للوكالات التي يقع مقرها في دمشق): وزارة الشؤون الاجتماعية؛ وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

المطلوب (بالدولار)



1.218 مليار

1.089 مليار مساعدات غذائية

- 123 مليون زراعة

* نحو 5 مليون إضافي مطلوب للتنسيق

وبناء القدرات، على سبيل المثال لا الحصر

المستهدفون



7.5 مليون*

7 مليون غذاء ونقد

2.5 مليون زراعة

* تقريباً 2 مليون يتلقون كليهما

ذوو الاحتياج



9.8 مليون

عدد الشركاء



50

ملامح نهج قطاع الأمن الغذائي والزراعة

شهد عام 2014 تضرر معظم المواطنين السوريين من تدهور اختلال الأمن الغذائي في كل أنحاء الجمهورية، إذ تسببت الأزمة في التردّي المستمر للقطاعات الإنتاجية، والأصول، وسبل العيش، فضلاً عن انحسار القدرة على الصمود على مستوى الأسر. وقد أثرت التدابير الاقتصادية والمالية أحادية الجانب المفروضة على سورية تأثيراً شديداً على الاقتصاد، ومن ثم فاقمت من المصاعب وزادت من الاحتياجات الإنسانية في قطاع الغذاء من خلال قصور السلع، وارتفاع أسعار الغذاء والمدخلات الزراعية والوقود، وتردي الخدمات العامة. كما أدى انخفاض المحاصيل وإنتاجية المواشي، مصحوباً بعوائق الاستيراد والخلل الأمني وارتفاع تكاليف النقل إلى الحد من إتاحة الغذاء ورفعت الأسعار إلى مستويات قياسية (فاقت 300% في بعض المواقف). وتوحي جميع الظروف بأن الأمن الغذائي سيستمر في التدهور عام 2015، مما يقوض آليات المواجهة ويمثل تحدياً لما تبقى من قدرة على الصمود لدى معظم الفئات المستضعفة. واستناداً إلى أحدث معلومات متاحة، من المقدر أن نحو 9.8 مليون نسمة في سورية يحتاجون إلى مستويات مختلفة ومستدامة المساعدات المرتبطة بالغذاء والزراعة وسبل العيش. ومن ضمن إجمالي عدد ذوي الاحتياج، من المقدر أن هناك 6.8 نسمة في حالة انعدام شديد للأمن الغذائي في الأحياء ذات الأولوية، بما فيهم 460,000 لاجئ فلسطيني يحتاجون مساعدات غذائية (من ضمن إجمالي 560,000 لاجئ مسجل في سورية).

وفي هذا السياق، تتبع استراتيجية عام 2015 لقطاع الأمن الغذائي والزراعة في سورية نهجًا شاملاً لدعم الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بتحويلات غذائية ونقدية في الطوارئ في محاولة لتلبية احتياجاتها الغذائية، مع تحسين قدراتها على الصمود في نفس الوقت من خلال توفير الموارد والمساعدات لإعادة بناء سبل عيشها. وخلال عام 2015، يخطط القطاع إلى توسيع نطاق وتعميق استجابته لدعم 7.5 مليون نسمة في المحافظات الأربعة عشر جميعًا، بما فيهم 460,000 لاجئ فلسطيني. وإضافة إلى جهود القطاع وبالتنسيق مع أفرادها، تخطط حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى توفير المساعدات الغذائية إلى 1.2 مليون سوري مستضعف إضافي (وإن لم تكن تسعى إلى الحصول على تمويلات من خلال خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2015 التي نحن بصددتها للقيام بذلك).

وتظل الزراعة حجر أساس سبل العيش في المناطق الريفية. وعلى الرغم من التحديات التي تفرضها الأزمة، يمكن مواجهة انعدام الأمن الغذائي بفعالية وباستدامة من خلال المبادرات الزراعية التي تهدف إلى إعادة إحياء القدرات الإنتاجية للأسر. وفي هذا الصدد، تؤكد خطة الاستجابة التي نحن بصددتها تأكيدًا أقوى على الزراعة من أجل الهدف النهائي لتحسين الأمن الغذائي للمزارعين والمربين المستضعفين، وبناء القدرة على الصمود داخل المجتمعات المحلية المتضررة، والحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية المستمرة.

سيتمتع استهداف استجابة القطاع على العوامل الرئيسية التالية:

ستحظى بالأولوية الفئات الأكثر هشاشة أمام انعدام الأمن الغذائي. وتتضمن هذه المجموعات: النازحين داخليًا، واللاجئين الفلسطينيين، والمجتمعات المحلية المضيفة؛ والمتبطلين، وفقراء المدن؛ والعمال المؤقتون؛ وصغار المزارعين والمربين.

ومن ضمن النازحين داخليًا، تعد المجموعات الأكثر عرضة للقصور الغذائي النازحين داخليًا الذين يعيشون في مراكز الإيواء الجماعية. وقد فاقمت الأزمة أيضًا من مظاهر الهشاشة الموجودة مسبقًا بين فئات بعينها، مثل الأطفال (ولا سيما دون سن الخامسة)، والأسر التي تعولها أنثى (والتي تعاني كثيرًا للحصول على الغذاء ولديها فرص محدودة لتوليد الدخل من أجل العيش)، والمسنين، وذوي الإعاقة، والشباب، وذوي الأمراض المزمنة. وسوف يضع القطاع على رأس أولوياته هذه الفئات وسيسعى للتأزر المتعمد مع القطاعات الأخرى لإفادة نفس الفئات المستهدفة وتعزيز قدراتها على الصمود.

ومع إيلاء الاعتبار لما سبق، أسس قطاع الأمن الغذائي والزراعة أربعة أهداف للاستجابة الاستراتيجية والأنشطة ذات الصلة لتحسين الأمن الغذائي بشكل عام، وتعزيز القدرة على الصمود لدى الفئات المتضررة، وتعزيز قدرات الاستجابة لدى الأطراف الوطنية. وسوف تستمر الأنشطة في أن تشمل برامجها وتنفيذ أنشطتها القضايا المشتركة كالبيئة، والنوع الاجتماعي، والإعاقة.

أهداف القطاع وأنشطته

الهدف القطاعي 1: تقديم مساعدات إنقاذ الحياة وإدامتها لتلبية الاحتياجات الغذائية لأكثر الفئات هشاشةً وتضرراً من الأزمة	يدعم الهدف الاستراتيجي 2
المؤشر	الغاية
1-1 نسبة الأسر المتلقية للمساعدات ولديها درجة مقبولة للاستهلاك الغذائي	%80
2-1 عدد المستفيدين الحاصلين على حصة غذائية عائلية شهرية (مصنفين حسب النوع الاجتماعي والفئة العمرية)	6,174,800
3-1 عدد المستفيدين الحاصلين على حصة غذائية طارئة (مصنفين حسب النوع الاجتماعي والفئة العمرية)	800,000

1,650,000	4-1 عدد المستفيدين الحاصلين شهرياً على دقيق القمح والخبز
540,000	5-1 عدد المستفيدين الحاصلين شهرياً على مساعدات نقدية (مصنفة حسب النوع الاجتماعي والفئة العمرية) و/ أو القسائم
990,000 ميجاطن	6-1 كمية المساعدات الغذائية الموزعة سنوياً
الأنشطة	
الميزانية (دولار)	
845,000,000	توزيع المساعدات الغذائية الإغاثية للأسر السورية الأكثر هشاشة المتضررة من الأزمة في 14 محافظة
58,200,000	توزيع المساعدات الغذائية الإغاثية شهرياً للاجئين الفلسطينيين الأكثر هشاشة المتضررين من هذه الأزمة
148,000,000	توزيع المساعدات النقدية والقسائم شهرياً للأسر السورية واللاجئين الفلسطينيين المتضررين من الأزمة
38,000,000	توزيع دقيق القمح والخبز ودعم المحابز

الهدف القطاعي 2: حماية وتعزيز قاعدة الأصول الأساسية، ودعم الأنشطة المولدة للدخل، وزيادة الإنتاج الزراعي	
ي دعم الهدف الاستراتيجي 3	
المؤشر	
الغاية	
139,4000	1-2 عدد الأسر الحاصلة على مدخلات زراعية (مصنفة حسب النوع الاجتماعي والفئة العمرية)
35,000 ميجاطن	2-2 كمية بذور الحبوب الموزعة
97,300	3-2 عدد الأسر المستفيدة من دعم المحاصيل البستانية وإنتاج صغار المواشي
80,000	4-2 عدد الأسر المتلقية لدعم المواشي
25,000 ميجاطن	5-2 كمية العلف الحيواني الموزعة
4,000,000	6-2 عدد الحيوانات المعالجة/ المحصنة
470,000	7-2 عدد المستفيدين الحاصلين على مساعدات الغذاء مقابل دعم الأصول كنسبة من المخطط (مصنفة حسب النوع الاجتماعي: نساء، رجال، فتيات، فتيان)
18,700	8-2 عدد الأفراد المدربين على المهارات الجديدة والمهارات حسب النوع ووحدة القياس
6,200	9-2 عدد الأسر المدعومة بالأنشطة المولدة للدخل
10,300	10-2 عدد الأسر المسجلة لأنشطة النقود مقابل العمل و/ أو الحاصلة على قسائم زراعية

الأنشطة	
الميزانية (دولار)	
49,325,000	توزيع المدخلات الزراعية (حبوب القمح والشعير) للأسر السورية المتضررة من الأزمة في 14 محافظة
15,425,000	دعم المحاصيل البستانية وإنتاج المواشي الصغيرة (حبوب الخضر والبقول، الدرنات، لوازم تربية الدواجن، صغار المجترات، إلخ)
10,000,000	توزيع العلف الحيواني وتوفير الخدمات البيطرية
39,200,000	الغذاء مقابل الأصول والتسجيل في مهارات التدريب المهني المتعلقة بالمزارع وسبل العيش البديلة في المزارع

4,500,000	الأنشطة المولدة للدخل
5,200,000	أنشطة النقود مقابل العمل والقوائم الزراعية

الهدف القطاعي 3: التنسيق الفعال لشركاء قطاع/ مجموعة الأمن الغذائي في إطار النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية	المؤشر
يدعم الهدف الاستراتيجي 4	الغاية
	1-3 عدد المنظمات الوطنية والدولية المبلغة عن الاستجابة الغذائية والزراعية الطارئة
	2-3 تطوير استراتيجية بناء القدرات
	3-3 عدد تدريبات الشركاء/ النظراء المجرأة
	4-3 عدد اجتماعات التنسيق المنعقدة على المستوى الوطني (مختلف المراكز) والنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية
	5-3 عدد الملخصات والتحديثات القطاعية الصادرة على المستوى الوطني (مختلف المراكز) والنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية

الميزانية (دولار)	الأنشطة
2,200,000	تنسيق أنشطة مجموعة الأمن الغذائي على مستوى المراكز والنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية
400,000	تعزيز تدابير إدارة الجفاف ونظم معلومات الإنذار المبكرة والأمن الغذائي
300,000	تدريب الشركاء والنظراء على قضايا واستجابات الأمن الغذائي

الصحة



مسؤول اتصال النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية: ستيم تحديده لاحقاً

منسق سورية: كريم شكر (shukrk@who.int)

منسق تركيا: كاميلو فالديراما (valderramac@who.int)،

جينيفر دوليكس (health.coordination.turkey@gmail.com)

منسقو الأردن: إيبا باشا (pashae@who.int)،

داستين كلايسن (dustin.kleissen@rescue.org)

الوزارة المعنية (فقط للوكالات التي يقع مقرها في دمشق): وزارة الصحة

المطلوب (بالدولار)

317 مليون



المستهدفون

12.2 مليون



ذوو الاحتياج

12.2 مليون



عدد الشركاء

42



لا يزال النظام الصحي في سورية متضرراً بشدة من الأزمة، على الرغم من تضافر جهود الهيئات الصحية ووكالات المساعدات الإنسانية للتخفيف من الآثار الصحية على ذوي الاحتياج، ولا سيما الفئات الأكثر هشاشة، بما فيها النساء، والأطفال، والنازحين داخلياً.

ويأتي الأطفال دون الخامسة ضمن أكثر الفئات هشاشة، لا سيما في المناطق الريفية، يليهم الأطفال الأكبر ما بين الخامسة والثانية عشرة. أما الفئات الأخرى المستضعفة على وجه الخصوص فتضم ذوي الأمراض المزمنة، وذوي الإعاقة، والأسر التي يعولها طفل. كما أن النساء في حاجة إلى خدمات الصحة الإنجابية، بما فيها الرعاية ما قبل الولادة وأثناءها وبعدها، في حين أن الرجال في حاجة ماسة إلى الحصول على خدمات رعاية الكرب والصحة النفسية.

ومنذ بدء الأزمة، تدهورت خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثة في البلاد جراء دمار المنشآت الصحية، وانقطاع الكهرباء، وقصور عقاقير إنقاذ الحياة، والتوريدات الطبية، ونقص أخصائيي الرعاية الصحية المؤهلين، مما فيهم التعاملات الصحية لخدمات الصحة الإنجابية. كما تأثرت جودة ومساواة تقديم الخدمات في منشآت الصحة العامة بشدة، إذ بلغت نسبة المستشفيات العامة التي أبغلت عن عملها بشكل جزئي أو عن خروجها خارج نطاق الخدمة تماماً (نظام رسم خرائط توافر موارد الصحة) 57 بالمئة، في حين أن 63 بالمئة من المراكز العامة لرعاية التوليد في الحالات الطارئة لا تعمل (تقييم مركز الرعاية الصحية الأولية، أيلول/ سبتمبر 2014). وتقتضي محدودية توافر الخدمات الصحية في بعض مناطق البلاد أن ينتقل المرضى ما بين 20 و160 كم للوصول إلى أقرب مستشفى، في حين أن خدمات الإحالة غير عاملة على نحو متكرر (تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات). كما لحق الضرر الشديد أيضاً بالقطاع الخاص الذي قدم الخدمات البنية لأكثر من 50 بالمئة من السكان قبل حدوث الأزمة، وذلك لأن معظم أخصائيي الخدمات الصحية الخاصة إما نزحوا أو غادروا البلاد. كما تضرر أيضاً النظام الصحي للأونروا، إذ أغلقت 9 من 23 منشأة صحية جراء الدمار، أو التدمير، أو انعدام الأمن، ما يقتضي إنشاء 11 نقطة صحية جديدة تخدم اللاجئين الفلسطينيين النازحين.

وقد ساهمت جميع هذه العوامل في زيادة الاعتلال والوفاة، وفاشيات الأمراض المعدية والأمراض القابلة للوقاية منها عن طريق اللقاحات، وارتفاع مخاطر المضاعفات جراء القصور في عقاقير الأمراض المزمنة، فضلاً عن ارتفاع عدد من يعانون من سوء الصحة النفسية أو الضوايق والاضطرابات النفسية الاجتماعية أو المستضعفين أمامها. وإضافة إلى ذلك، تدهورت أيضاً نظم وخدمات المياه والصرف الصحي، مما زاد أيضاً من الأمراض المنقولة بالمياه.

وباستخدام نهج متعدد الجوانب، تستهدف أنشطة استجابة قطاع الصحة الفئات الأكثر تضرراً بنا على تقييمات وتحليل الاحتياجات المتعددة، مع إيلاء الاعتبار لضرورة تقديم الدعم المتساوي والقائم على الاحتياجات لجميع الأفراد المتضررين من الأزمة.

وقد تم تطوير استراتيجية القطاع لخطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2015 بناء على الأهداف الاستراتيجية الأولية الخمسة التالية:

1) حماية الأشخاص المتضررين وإيصال المساعدات لهم من خلال المناصرة من أجل حصول النساء، والفتيات، والرجال، والفتيان على الخدمات الصحية بأمان.

2) تقديم المساعدات الإنسانية لإنقاذ الحياة وإدامتها من خلال المبادرات المحددة التي تركز على:

- الرعاية الصحية الأولية للنساء، والفتيات، والرجال، والفتيان (بما فيها خدمات الصحة الإنجابية، وصحة الأطفال والتحصين، وإدارة سوء التغذية، والصحة النفسية)، وتعزيز خدمات الإحالة
- إعادة تأهيل الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة
- توافر العقاقير والمواد الطبية الضرورية
- توسيع نطاق وتعزيز نظام المراقبة والاستجابة للأمراض المعدية
- تقديم أنشطة التوعية لتحسين حصول الأشخاص المتضررين على الخدمات الصحية بأمان

3) تعزيز القدرة على الصمود، وسبل العيش، والتعافي المبكر من خلال دعم الخدمات الصحية وتمكين المجتمعات المحلية باستراتيجيات مواكبة صحية عن طريق التركيز على: (أ) تعزيز الخدمات والمبادرات الصحية المجتمعية؛ (ب) إعادة تأهيل المنشآت الصحية المدمرة على نطاق صغيرة، بما في ذلك الموارد المادية والبشرية، وإعادة تأهيل المعدات/التوريدات.

4) تعزيز التنسيق، وإدارة المعلومات، والتخطيط المشترك من خلال: (أ) تعزيز وتوحيد نظام المعلومات الصحية وأدائها على المستوى القطري؛ (ب) إجراء التقييمات المشتركة من قبل المراكز الثلاثة، ومتابعتها بأنشطة رصد وتقييم فعالة؛ (ج) تعزيز آلية تنسيق النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية عن طريق تصميم نقاط اتصال مخصصة.

5) تعزيز قدرات المستجيبين والمجتمعات المحلية لدعم استعداد القطاع الصحي وقدراته على الاستجابة، وذلك من خلال: (أ) بناء القدرات الفنية لمقدمي الرعاية الصحية بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية المحلية؛ (ب) تطوير خطط الاستعداد والاستجابة المشتركة.

ويقوم النهج متعدد الجوانب لخطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2015 على قوة التأزر بين المراكز الثلاثة وقطاعات الصحة، توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع، والتغذية، والأمن الغذائي، واللوجستيات، ما يتيح التكامل بين المبادرات على مستويات مختلفة، فضلاً عن تعزيز التنسيق والتعاون بين المراكز والقطاعات بما يسمح لمقدمي الاستجابة الإنسانية في سورية بمواجهة القضايا المشتركة على نحو فعال.

الهدف القطاعي 1: زيادة الحصول على الخدمات الصحية وتقديمها بأمان	يدعم الهدف الاستراتيجي 1
المؤشر	الغاية
1-1 عدد تقارير المناصرة	12

الأنشطة	الميزانية (دولار)
المناصرة من أجل زيادة حصول الأشخاص المتضررين على الخدمات الصحية بأمان	397,300

الهدف القطاعي 2: تعزيز تقديم الخدمات الصحية لإنقاذ الحياة وإدامتها	يدعم الهدف الاستراتيجي 3
المؤشر	الغاية
1-2 عدد حالات الكرب المدعومة	مليون
2-2 عدد منشآت الرعاية الصحية الأولية المدعومة، بما فيها تلك المخصصة لخدمات صحة الأم والطفل	1,000
3-2 عدد ذوي الإعاقة المدعومين بخدمات إعادة التأهيل	100,000 شخص ذي إعاقة
4-2 عدد العلاجات المقدمة	15 مليون
5-2 عدد الأطفال دون الخامسة المشمولين بأيام التحصين الوطنية ضد شلل الأطفال لكل حملة	2.9 مليون دون الخامسة
6-2 عدد الأطفال دون الخامسة المشمولين بحملات للتحصين ضد الحصبة	2.7 مليون دون الخامسة
7-2 عدد الرضع المشمولين باللقاح الثلاثي	570,000 دون السنة الأولى
8-2 نسبة المنشآت الصحية المقدمة لتقارير المراقبة الأسبوعية	70%
9-2 نسبة الولادات التي تتم في حضور مشرف صحي ماهر	90%
10-2 عدد المنشآت الصحية المقدمة لخدمات إدارة الأمراض غير المعدية	1,000
11-2 عدد المنشآت الصحية التي تقدم خدمات صحة نفسية متكاملة	130
12-2 عدد الاستشارات المقدمة خلال أنشطة التوعية	1.5 مليون
13-2 عدد اللاجئين الفلسطينيين الحاصلين على الخدمات الصحية، بما فيها رعاية المستشفيات	480,000
14-2 عدد الاستشارات في المنشآت الصحية التابعة للأونروا	750,000
15-2 عدد جراحات المستشفيات المقدمة من قبل الأونروا	16,000

الأنشطة	الميزانية (دولار)
تعزيز رعاية الكرب والإصابات	51,143,000
تقديم الخدمات الصحية للأشخاص المتضررين بما فيهم صحة الأم والطفل	22,659,030
تعزيز تقديم خدمات إعادة التأهيل لذوي الإعاقة	6,960,621
تقديم العقاقير والتوريدات الضرورية	64,115,810
دعم خدمات التحصين	28,773,000
تعزيز وتوسيع نطاق نظام المراقبة والاستجابة للأمراض المعدية	9,304,798

29,770,709	دعم خدمات الصحة الإنجابية بما فيها رعاية التوليد في الطوارئ والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي
39,578,530	تعزيز إدارة الأمراض غير المعدية
7,485,785	دعم خدمات الصحة النفسية
16,376,904	تعزيز أنشطة التوعية لتحسين الحصول الآمن على الخدمات الصحية
6,600,000	تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثة المباشرة لـ 480,000 لاجئ فلسطيني من خلال النظام الصحي للأونروا

الهدف القطاعي 3: تعزيز الخدمات الصحية وتمكين المجتمعات المحلية باستراتيجيات المواجهة	يدعم الهدف الاستراتيجي 3	المؤشر	الأنشطة
	الغاية		
	2,024	1-3 عدد موظفي الصحة المجتمعية المدربين	
	35	2-3 عدد المنشآت الصحية المعاد تأهيلها	
	%100	3-3 نسبة المنشآت الصحية المعاد تأهيلها العاملة	
	الميزانية (دولار)		
	3,910,695		تعزيز الخدمات والمبادرات الصحية المجتمعية
	12,026,000		إعادة التأهيل صغير النطاق للمنشآت الصحية المدمرة (بما فيها إعادة التأهيل المعدات/ التوريدات المادية والبشرية)

الهدف القطاعي 4: تحسين التنسيق من أجل فعالية الاستجابة الصحية	يدعم الهدف الاستراتيجي 4	المؤشر	الأنشطة
	الغاية		
	4	1-4 عدد تقارير نظام المعلومات الصحية على النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية	
	4	2-4 عدد تقارير نظام إدارة المعلومات الصحية	
	4	3-4 قاعدة بيانات 4Ws على النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية	
	1	4-4 عدد التقييمات المشتركة المجرة	
	4	5-4 عدد نقاط الاتصال المخصصة للتعويض السوري بأكمله (1 لكل مركز و1 للتعويض السوري بأكمله)	
	12	6-4 عدد اجتماعات تنسيق النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية المنعقدة، بما فيها الاجتماعات المجرة عن بعد	
	الميزانية (دولار)		
	1,632,874		تعزيز نظم المعلومات الصحية
	1,146,000		إجراء تقييمات الصحة المشتركة من قبل 3 مراكز
	3,132,390		تعزيز آلية تنسيق قطاع النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية

مجموعة اللوجستيات



مسؤول اتصال النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية: لويس بوشوف
(louis.boshoff@wfp.org)

حمزة مهنند
(hamza.mohmand@wfp.org)

منسق سورية: لويس بوشوف (louis.boshoff@wfp.org)

منسق تركيا: رزوان علي (rizwan.ali@wfp.org)

منسق الأردن: فين لوسي (finn.lucey@wfp.org)

الوزارة المعنية (فقط للوكالات التي يقع مقرها في دمشق): وزارة الخارجية والمغتربين

المطلوب (بالدولار)

9.8 مليون



المستهدفون

أطراف العمل



الإنساني

ذوو الاحتياج

أطراف العمل



الإنساني

عدد الشركاء



أطراف العمل الإنساني

ملاحح نهج القطاع

سيشهد عام 2015 استمرار مجموعة اللوجستيات في قيامها بالتنسيق، وإدارة المعلومات، وتقديم الخدمات المشتركة من قبل برنامج الأغذية العالمي باعتباره الملاذ الأخير لتقديم الخدمة (بما في ذلك النقل البري، والقوافل الإنسانية، والنقل الجوي في الطوارئ، والتخزين، ومخزون الوقود الاحتياطي). وإضافة إلى ذلك، سيكون محور التركيز عام 2015 دعم التنسيق والشحن العابر للنقل البري عبر المعابر الحدودية المذكورة بموجب قرار مجلس الأمن 2165، فضلاً عن تدريبات بناء القدرات لموظفي اللوجستيات عبر الإقليم.

وقد تم تفعيل مجموعة اللوجستيات للأزمة السورية في كانون الثاني/يناير 2013، وغطى هذا التفعيل تيسير اللوجستيات الإنسانية داخل سورية من البلدان المجاورة (الأردن، لبنان، تركيا) وداخل سورية نفسها. ودعمًا لأنشطة المجموعة، خصص برنامج الأغذية العالمي موظفين للمجموعة في تركيا، والأردن، ولبنان، وسورية. وتقدم مجموعة اللوجستيات الخدمات، كما ستقوم بتغطية الأنشطة داخل إلى سورية وداخلها كجزء من النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية. ويتطلب هذا في الأردن تنسيق القوافل التي تنفذها المنظمة الدولية للهجرة. أما في تركيا، فيقتضي ذلك تقديم خدمات الشحن العابر والتنسيق لوكالات الأمم المتحدة عند الحاجة. ويتمشى هذا النهج الشامل لقيام مشروع/ مجموعة واحدة بتغطية الأنشطة إلى سورية وداخلها أيضاً مع السياسة التي أقرتها الأمم المتحدة وهو النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية.

وسيتيم خلال عام 2015 التحويل التدريجي للنقل المشترك إلى مرحلة استعادة التكاليف، في حين ستظل الأنشطة الأخرى متاحة مجاناً للمستخدمين. وللوصول إلى أكثر المواقع انعزلاً وانقطاعاً في سورية، تم تمويل ست نقلات جوية طارئة في خطة عام 2015 كتدبير احتياطي. أما رحلات الطيران

الإضافية فستتم على أساس استعادة التكاليف. كما سيتم عقد تدريبات لوجستية متخصصة في سورية والإقليم حسب الاقتضاء لتحسين قدرات موظفي العمل الإنساني في مجالات مثل إدارة المخازن، والجمارك، والنقل.

وقد أنشأت مجموعة اللوجستيات منصة قوية لتنسيق اللوجستيات ومعلوماتها تشمل بلدان عدة في الإقليم، وذلك تماشيًا مع النهج الإقليمي للصعيد السوري بأكمله لعام 2015. وتعد اجتماعات كل شهرين في دمشق، واجتماعات أسبوعية في عنتاب، واجتماعات في عمان وبيروت شهريًا، من أجل مناقشة الاختناقات اللوجستية ومشاركة منتجات إدارة المعلومات، بما فيها الخرائط، وتقارير الأوضاع، وتحليل أسعار الوقود، والرسوم المعلوماتية، والمعلومات الجمركية، والتحديثات اللوجستية العاجلة الآنية. ولضمان انتظام واتساق تدفق المعلومات، تتاح المعلومات ذات الصلة لأطراف العمل الإنساني عبر صفحة مخصصة على موقع مجموعة لوجستيات سورية، هي: www.logcluster.org/ops/syr12a.

أهداف القطاع وأنشطته

الهدف القطاعي 1: تقديم الخدمات اللوجستية شاملة النقل الأرضي، والنقل الجوي في	يدعم الهدف الاستراتيجي 2
الطوارئ، والتخزين، للمنظمات الإنسانية المستجيبة للأزمة السورية	الغاية
المؤشر	
1-1 عدد المنظمات المتلقية للمساعدة في خدمات النقل	*20
2-1 عدد المنظمات المتلقية للمساعدة في خدمات التخزين	*20
3-1 نسبة طلبات الخدمات اللوجستية المحققة	%95
4-1 عدد القوافل شهريًا	4
5-1 عدد النقلات الجوية الطارئة المنفذة	6

* عدد المنظمات المستهدفة لعام 2015 (20) يستند إلى الرقم الأساسي لعام 2014، حيث تمت خدمة 18 منظمة حتى الآن هذا العام.

الأنشطة	الميزانية (دولار)
الخدمات المشتركة (بما فيها النقل المشترك، التخزين، القوافل الإنسانية، النقلات الجوية الطارئة، دعم التنسيق/ الشحن العابر) من البلدان المجاورة فضلاً عن مراكز مجموعة اللوجستيات داخل سورية إلى المواقع عبر سورية، بالاصالة عن شركاء العمل الإنساني ⁴ .	8,600,000

الهدف القطاعي 2: تحسين تنسيق اللوجستيات وإدارة المعلومات المشتركة بين الوكالات لدعم	يدعم الهدف الاستراتيجي 4
أطراف العمل الإنساني	الغاية
المؤشر	
1-2 عدد الاجتماعات التنسيقية المنعقدة	40
2-2 عدد منتجات إدارة المعلومات الصادرة والمتبادلة على موقع مجموعة اللوجستيات	50

⁴ في عام 2015، ستستمر مجموعة اللوجستيات في تخزين ونقل مواد الإغاثة المركزة على النوع الاجتماعي والحماية، مثل لوازم الصحة والنظافة العامة للإناث من أجل صندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة الأونروا، ومنظمة اليونيسيف دعمًا لبرامجها الخاصة بالنوع الاجتماعي/ الحماية في سورية، وذلك في جميع عقودها مع الناقلين ومقدمي خدمات التخزين، وتتضمن مجموعة اللوجستيات التابعة لبرنامج الأغذية العالمي فقرة خاصة بالاشتغال والاعتداء الجنسيين.

الأنشطة	الميزانية (دولار)
إنشاء وحفظ منصة لتبادل المعلومات والتنسيق	1,000,000

الهدف القطاعي 3: تعزيز قدرات أطراف العمل الإنساني عبر التدريبات اللوجستية المتخصصة	يدعم الهدف الاستراتيجي 5
المؤشر	الغاية
1-3 عدد التدريبات اللوجستية المنعقدة	4
2-3 عدد موظفي العمل الإنساني المدربين	80

الأنشطة	الميزانية (دولار)
عقد تدريبات إدارة المخازن والنقل	25,000

الهدف القطاعي 4: حفظ مخزون الوقود الاحتياطي للاحتياجات التشغيلية	يدعم الهدف الاستراتيجي 5
المؤشر	الغاية
1-4 إتاحة مخزون الديزل في حالة قصور الوقود	50,000 لتر في المخزون

الأنشطة	الميزانية (دولار)
إنشاء وحفظ مخزن وقود تابع لبرنامج الأغذية العالمي في حالة قصور الوقود مستقبلاً في سورية	200,000

التغذية



مسؤول اتصال النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية: جيمز كينجوري
(jkingori@unicef.org)

منسق سورية: محيي الدين عبد الله (mabdulahi@unicef.org)

الوزارة المعنية (فقط للوكالات التي يقع مقرها في دمشق): وزارة الصحة

المطلوب (بالدولار)



50,706,992

المستهدفون



2.2 مليون

1.5 مليون طفل دون الخامسة و700,000 سيدة
حبلئ ومررضة

ذوو الالحياج



3.94 مليون

2,456,000 طفل دون الخامسة
1,467,000 سيدة حبلئ ومررضة

عدد الشركاء



24

في ظل وضع سوء التغذية ووجود عوامل المقاومة المتعددة، يقترح أصحاب المصلحة المعنيون بالتغذية في سورية وضع الحاجة لخدمات تغذية وقائية قوية تكملها خدمات علاجية ورصد وثيق لوضع التغذية على رأس الأولويات.

وبناء على التحليل المجمع للبيانات المتعددة، ستسترشد أولويات الاستجابة لعام 2015 نوعًا وحجمًا بتصنيف حدة سوء التغذية لمختلف المحافظات، كما يعكسه تصنيف قطاع التغذية. إلا إن بعض المهام الاستراتيجية، كتعزيز القدرات ومراقبة التغذية، ستغطي البلد كله.

ويقدر قطاع التغذية بسورية أن نحو 3.9 مليون⁵ طفل وسيدة حبلئ ومررضة في حاجة إلى خدمات التغذية عبر سورية. وترد أدناه نوعية الاستجابة والفئات المستهدفة والمستفيدين.

وقد جرى تحديد أربعة أهداف لقطاع التغذية تحت الهدفين الاستراتيجيين اللذين يركزان على إنقاذ الحياة وتعزيز قدرة الأشخاص المتضررين على الصمود.

تقديم المساعدات الإنسانية لإنقاذ الحياة وإدامتها لذوي الالحياج، مع وضع الفئات الأكثر هشاشة على رأس الأولويات.

1- تشجيع خدمات التغذية الوقائية للفئات المستضعفة المحتاجة إلى الاستجابة الإنسانية، مع التركيز على ممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار الملائمة، ومبادرات المغذيات الدقيقة، والتغذية المثلى للأمومة.

2- تعزيز التحديد المنهجي لحالات سوء التغذية الحادة وإحالتها وعلاجها باستخدام الخطوط الإرشادية ومنتجات العلاج المعتمدة دوليًا.

3- تشجيع تحليل وضع التغذية باستخدام الأدوات القياسية وفحص الأطفال والنساء المحتاجين إلى دعم التغذية.

⁵تشمل 3.9 مليون نسمة المحتاجين إلى خدمات التغذية 2,456,000 طفل دون الخامسة و1,467,000 سيدة حبلئ ومررضة. وتضم خدمات التغذية الفحص، وعلاج سوء التغذية، وتقديم المكملات الغذائية الدقيقة، وتشجيع الممارسات الملائمة لتغذية الرضع والأطفال الصغار. وتضع أهداف النشاط في اعتبارها القدرات التنفيذية وإمكانية إيصال المساعدات.

تعزيز القدرة على الصمود، وسبل العيش، والتعافي المبكر من خلال المجتمعات المحلية والمؤسسات.

1- تشجيع الاستجابات والممارسات التي تحسن من الرفاه الغذائي الأمثل للسوريين من خلال التحليل متعدد القطاعات، والاستجابة المتكاملة، وجهود التغيير السلوكي، وتعزيز تنسيق الاستجابة، وتعزيز القدرات الفنية.

وستتم تنفيذ خدمات التغذية ذات الصلة من خلال النظم الصحية القائمة، بجانب بعض المبادرات المتعلقة بالأمن الغذائي وأنشطة تغذية منفصلة.

أهداف القطاع وأنشطته

الهدف القطاعي 1: تشجيع خدمات التغذية الوقائية للفئات المستضعفة المحتاجة إلى الاستجابة الإنسانية، مع التركيز على الممارسات الملائمة لتغذية الرضع والأطفال الصغار، ومبادرات المغذيات الدقيقة، والتغذية المثلى للأمومة
مؤشر الناتج: حفظ حالة التغذية للأطفال أقل من معدل سوء التغذية العام البالغ 10%

المخرج	المؤشر	المستهدف	الميزانية (دولار)
1-1 تشجيع الممارسات الملائمة لتغذية الرضع والأطفال الصغار			
1-1-1 توزيع/ تقديم الغذاء التكميلي للأطفال ما بين 6 أشهر و 23 شهرًا	عدد الأطفال ما بين 6 أشهر و 23 شهرًا المتلقين للأغذية التكميلية	370,000 ⁶	4,214,606
1-1-2 تقديم المشورة في المنشآت والمجتمع المحلي والتوعية بشأن الرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية	السيدات الحبالى والمرضعات المتلقيات للمشورة بشأن الممارسات الملائمة لتغذية الرضع والأطفال الصغار	440,000 ⁷	864,000
	عدد جلسات التوعية المجرأة بشأن الممارسات الملائمة لتغذية الرضع والأطفال الصغار	9,600 ⁸	
1-1-3 تعزيز قدرات المشرفين الصحيين بشأن التغذية الملائمة للرضع والأطفال الصغار لتقديم الخدمات بكفاءة	عدد المشرفين الصحيين المدربين على خدمات التغذية الملائمة للرضع والأطفال الصغار	1,000	378,000
2-1 تقديم المكملات الغذائية الدقيقة من خلال شبكة الرعاية الصحية والحملات والأنشطة المجتمعية الغذائية والخاصة بالتغذية			

⁶30% من الأطفال في عمر 6-23 شهرًا (حيث أن 60% من إجمالي الأطفال دون الخامسة تتراوح أعمارهم بين 0-23 شهرًا، في حين أن عدد الأطفال ما بين 6 أشهر و 23 شهرًا يقدر بنسبة 50% من إجمالي الأطفال دون سن الخامسة).

⁷30% من إجمالي السيدات الحبالى والمرضعات يعتبرن ضمن ذوي الاحتياج.

⁸كل من المنشآت الداعمة للمراقبة المحددة كأولوية تجري 4 جلسات شهريًا للأطفال دون 12 شهرًا.

11,932,527	⁹ 1,500,000	عدد الأطفال (6-59 شهرًا) المتلقين للمكملات الغذائية الدقيقة المتعددة لمدة 6 أشهر	1-2-1 تقديم المكملات الغذائية الدقيقة للسيدات والأطفال
	¹⁰ 700,000	عدد السيدات الحبالى والمرضعات المتلقيات للمغذيات الدقيقة بما في ذلك فولات الحديد لمدة 6 أشهر	
75,058	¹¹ 350,000	عدد السيدات المرضعات الذين حصلوا على فيتامين أ	2-2-1 تقديم مكملات فيتامين أ من خلال المنشآت الصحية (روتينيًا) وخلال الحملات
	¹² 1,500,000	عدد الأطفال ما بين 6 أشهر و59 شهرًا الذين حصلوا على فيتامين أ	
23,172,908	¹³ 147,000	عدد الأطفال ما بين 6 أشهر و36 شهرًا الذين حصلوا على المكملات الغذائية القائمة على الليبيدات	3-2-1 توزيع المكملات الغذائية القائمة على الليبيدات من خلال المنشآت الصحية، وبجانب توزيع الغذاء، مناصرة/ تشجيع التنوع الغذائي

الهدف القطاعي 2: تعزيز التحديد المنهجي لحالات سوء التغذية الحادة، وإحالتها وعلاجها بدعم الهدف الاستراتيجي باستخدام الخطوط الإرشادية ومنتجات العلاج المعتمدة دوليًا

مؤشر الناتج: الوصول إلى 40% من جميع الأطفال المقدر إصابتهم بسوء التغذية وعلاجهم باستخدام الخطوط الإرشادية المعتمدة للعلاج

المخرج	المؤشر	المستهدف	الميزانية (دولار)
1-2 تطوير/ تبني الخطوط الإرشادية لمعالجة سوء التغذية الحاد الوخيم على مستوى المجتمع المحلي وتدريب/ تعريف أصحاب المصلحة بالإرشادات	تبني الخطوط الإرشادية عدد المشرفين الصحيين المدربين على الخطوط الإرشادية لمعالجة سوء التغذية الحاد الوخيم على مستوى المجتمع المحلي	1,000	950,144
2-2 الفحص في المنشآت وفي المجتمع المحلي لتحديد حالات سوء التغذية الحاد	عدد السيدات الحبالى والمرضعات المفحوصات على خلفية سوء التغذية عدد الأطفال المفحوصين على خلفية سوء التغذية	150,000 ¹⁴ 660,000	364,576

⁹70% من تغطية الأطفال في سن 6-59 شهرًا؛ ويمثل هؤلاء الأطفال (6-59 شهرًا) 90% من جميع الأطفال دون الخامسة.

¹⁰50% من تغطية إجمالي السيدات الحبالى والمرضعات ذوات الاحتياج.

¹¹السيدات المرضعات يمثلن 50% من السيدات الحبالى والمرضعات، ومن ثم يتم استهدافهن بـ50% من التغطية

¹²70% من تغطية الأطفال ما بين 6 أشهر و59 شهرًا؛ بما أن هذه الفئة العمرية من الأطفال تمثل 90% من إجمالي الأطفال دون الخامسة (كما في حزمة التغذية الدنيا).

¹³60% من تغطية الأطفال 0-59 شهرًا تستهدف من هم بين 6 أشهر و36 شهرًا. والهدف هو تغطية 10%، ما أخذ التخزين واللوجستيات في الاعتبار.

¹⁴60% من تغطية الأطفال المستهدفين بالمكملات الغذائية القائمة على الليبيدات (المستفيدين من المكملات الغذائية القائمة على الليبيدات -1.1 مليون).

6,267,623	1521,000	عدد الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد الوخيم المتلقين للعلاج	2-3 علاج الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد
	162,100	عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم ومن مضاعفات طبية المتلقين للعلاج	
	1766,000	عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد المتوسط المتلقين للعلاج	
	1844,000	عدد الأمهات المعرضات لخطر سوء التغذية	

الهدف القطاعي 3: تشجيع تحليل أوضاع التغذية باستخدام الأدوات القياسية وفحص الأطفال والسيدات المحتاجين لدعم التغذية مؤشر الناتج: الوصول إلى 40% من جميع الأطفال المقدر إصابتهم بسوء التغذية وعلاجهم باستخدام إرشادات العلاج المعتمدة

المخرج	المؤشر	المستهدف	الميزانية (دولار)
1-3 تيسير جمع وتوحيد بيانات فحص التغذية في المنشآت الصحية	عدد المنشآت الصحية المجهزة والمقدمة لبيانات فحص التغذية دورياً	200	214,000
2-3 إجراء تقييمات التغذية على مستوى المحافظة باستخدام منهجية مبادرة الرصد الموحد وتقييم الإغاثية والحالات الانتقالية	عدد تقييمات التغذية المجرأة على مستوى المحافظة	13	692,876
3-3 تعزيز قدرات مشرفي الصحة العامة في مجال تقييم التغذية السريع	عدد المشرفين المدربين على تقييم التغذية السريع	19130	809,554

الهدف القطاعي 4: تشجيع الاستجابة والممارسات التي تحسن من التغذية الأمثل للسوريين من خلال التحليل متعددة القطاعات، والاستجابة المتكاملة، وجهود تغيير السلوك، وتعزيز تنسيق الاستجابة، وتعزيز القدرات الفنية

¹⁵ 30% من إجمالي عبء حالات سوء التغذية الحاد الوخيم البالغ 70,000 حالة (أي الذين يعانون من مضاعفات أو لا يعانون منها).

¹⁶ جميع حالات سوء التغذية الحاد الوخيم ذوي المضاعفات الطبية، والمقدرة نسبتهم بـ 10% من حالات سوء التغذية الحاد الوخيم المستهدفة.

¹⁷ حالات سوء التغذية الحاد المتوسط المستهدفة: 50% من إجمالي عبء حالات سوء التغذية الحاد المتوسط البالغ (132,800).

¹⁸ 50% من إجمالي عبء حالات سوء التغذية الحاد المتوسط لدى السيدات الحوامل والمرضعات (88,000).

¹⁹ 10 أفراد لكل محافظة

مؤشر الناتج: تقديم أنشطة النهج المتكامل للاستجابة عبر القطاعات المتعددة في 3 محافظات على الأقل بشكل منسق من أجل مواجهة أوجه هشاشة الأشخاص.

المخرج	المؤشر	المستهدف	الميزانية (دولار)
1-4 التحليل متعدد القطاعات لتحديد العوامل المقوضة لرفاه التغذية للسكان والاستجابة الممكنة	عدد المحافظات التي جرى فيها التحليل متعدد القطاعات	4	-
2-4 تعزيز الروابط متعددة القطاعات (التغذية، الصحة، وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع، والأمن الغذائي) من أجل الاستجابة المتكاملة	عدد مواقع البرامج التي طورت فيها أنشطة متعددة القطاعات وتم تنفيذها بالاشتراك بين القطاعات المختلفة	3 مواقع	555,120
3-4 التوحيد المنتظم لمصفوفة قاعدة بيانات 4W بشأن استجابة التغذية لأغراض تحليل التغطية/ الثغرات بشأن الاستجابة والمناصرة مع القطاعات الأخرى	تقديم مصفوفة 4W لاستجابة التغذية عن النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية بصفة ربع سنوية	4 (ربع سنوية)	216,000

المأوى والمواد غير الغذائية



مسؤول اتصال النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية: يوكو أكاساكا
(akasaka@unhcr.org)

دمشق: يوكو أكاساكا، هنري ستالدر (stalder@unhcr.org)

عنتاب: فرانشييسكو لوبرانو (lubrano@unhcr.org)،

ديف ويميس (dave.wemys@rescu.org)

عمان: كليفا ريزا (rizak@unhcr.org)،

كارلو جيراردي (carlo.gherardi@ncr.no)

الوزارة المعنية (فقط للوكالات التي يقع مقرها في دمشق): وزارة الإدارة المحلية؛ وزارة الشؤون الاجتماعية



سيركز القطاع مساعداته على الفئات المستضعفة بحيث يستفيد من الخدمات النازحون داخليًا، والمجتمعات المحلية المضيفة، والعائدون، واللاجئون، ونحو 170,000 فرد يطلبون المأوى والخدمات الأساسية في 144 مخيم على طول المناطق الحدودية مع تركيا. وفي حين أن السكان النازحين حديثًا يتطلبون دعمًا مباشرًا لإنقاذ الحياة، إلا إن النازحين منذ فترة والفئات المستفيدة الأخرى ستتطلب استمرار دعم إنقاذ الحياة. ومن المتوقع دعم ذوي الاحتياج الذين يعيشون في المناطق التي تتوفر فيها السلع الأساسية بمساعدات مالية لإعادة إحياء مساحات وبيئة العيش. ومن المتوقع أن تحفز المساعدات المالية، بجانب المساعدات العينية، الاقتصادات المحلية فضلاً عن تمكين الناس لتحديد احتياجاتهم بأنفسهم. ويظل اللاجئون الفلسطينيون مستضعفين بشكل استثنائي، حيث ترتفع معدلات النزوح والحرمان غير النسبية، ما يقتضي نطاقًا واسعًا من مساعدات المواد غير الغذائية والمأوى.

وتسعى استجابة المأوى لعام 2015 إلى اكتشاف النطاق الأشمل لخيارات استجابة المأوى، وتحويل المبادرات الموجهة للطوارئ نحو الحلول الصلبة المستقرة والموجهة للمجابهة، بما في ذلك معالجة قضايا الإسكان والأراضي والتملك من أجل الإيواء. ولكون دعم المأوى حلاً مباشرًا للنازحين والمتضررين، يجب أن تكون استجابة المأوى مصحوبة بخدمات أساسية وأنشطة أخرى لتشجيع بيئات العيش الكريم. ولهذا الغرض، يسعى القطاع إلى تضافر الجهود من

²⁰المعلومات الكمية متاحة فقط من تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات.

أجل تحسين التنسيق بين، وبالتوافق مع، استجابات القطاعات الأخرى. ومن شأن ذلك أن يضمن تلبية الاحتياجات فيما وراء مجرد المأوى الأساسي/ المواد غير الغذائية، واستمرار تحسين ظروف المعيشة، وتعزيز القدرة على الصمود، وقدرات الإدامة الذاتية.

وفي حين أن توزيع المواد غير الغذائية يعد جزءاً لا يتجزأ من استجابات المأوى، وأن كلاً من استجابتي المأوى والمواد غير الغذائية يكملان بعضهما البعض بحكم طبيعتهما، لذا فعمليات المواد غير الغذائية في سورية قادرة على الوصول إلى عدد أكبر وأكثر تنوعاً من المستفيدين عن برنامج المأوى، وكثيراً ما يكون العنصر الأول في المساعدات الطارئة في الأزمة. وقد تسبب امتداد الأزمة في النزوح طويل الأمد، واستنفاد الموارد المحدودة لكل من النازحين والمضيفين، كما أعاق، وباستمرار، فرص الدخل في كل أنحاء البلد. وفي حين أن برامج المواد غير الغذائية قد ركزت على الاستجابات في الطوارئ كأنشطة إنقاذ الحياة، فقد أدى النزوح المطول إلى تلبية الاحتياجات الضرورية لضمان العيش الكريم للمستفيدين.

وتماشياً مع النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية، سيتم تعزيز التنسيق والاتصال بين أصحاب المصلحة جميعهم، بما فيهم المستفيدين، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة.

وسيتم ضمان توحيد تنفيذ البرامج ما بين المراكز وعلى المستوى الداخلي للمراكز، كتطوير المعايير الدنيا (مثلاً، للوزن المأوى والمواد غير الغذائية)، وآليات الرصد، ومعايير اختيار المستفيدين، إلخ.

كما سيهدف القطاع إلى بناء قدرات الشركاء الوطنيين بالموارد المالية والبشرية والمعرفية الملائمة من أجل زيادة الاستدامة الذاتية للشركاء، وتعزيز قدرات القطاعات. ويركز بناء القدرات أيضاً على تمكين المجتمعات المحلية وتطويرها، بما في ذلك تعزيز الوعي بالحماية، والمعرفة البيئية، ومهارات الإدارة.

الهدف القطاعي 1: تقديم دعم المأوى والمواد غير الغذائية لإنقاذ الحياة وإدامتها لذوي الاحتياج	يدعم الهدف الاستراتيجي 2 إنقاذ الحياة 2 الغاية	المؤشر
1-1 عدد الأسر الحاصلة على الإيواء الكافي	90,000	
2-1 عدد الأسر التي تمت تلبية احتياجاتها من المواد غير الغذائية	1,500,000	

النشاط	الميزانية (دولار)
توفير حلول إسكان كافية، وإعادة تأهيل مراكز الإيواء العامة، وتحديث مراكز الإيواء الخاصة	54,322,452
توزيع اللوازم، والأدوات، ومواد المأوى لتحديث مراكز الإيواء المملوكة/ المستأجرة وإعادة تأهيلها	32,298,750
توزيع الخيام كحلول طارئة	4,450,816
توفير المواد غير الغذائية وتوزيعها لذوي الاحتياج	377.699,684
المساعدة النقدية للمواد غير الغذائية الضرورية للفئات المستضعفة	14,105,000
شراء وحفظ مخزون الاستعداد للطوارئ في المأوى والمواد غير الغذائية	17,448,150
التوزيع المنتظم مساعدات النقود مقابل المواد غير الغذائية والمساعدات العينية للاجئين الفلسطينيين المتضررين من الأزمة	77,180,777
إدارة وحفظ مراكز الإيواء الجماعية للطوارئ للاجئين الفلسطينيين النازحين والمدنيين الآخرين	1,100,000

الهدف القطاعي 2: تعزيز القدرة على الصمود لدى الأفراد، والأسر، والمجتمعات المحلية من خلال استجابة المأوى/ المواد غير الغذائية المشجعة على التعافي والمعززة لسبل العيش المؤشر	يدعم الهدف الاستراتيجي 3 الصمود 3 الغاية
1-2 عدد الأسر الحاصلة على المساعدات الفنية والقانونية لحلول المأوى	2,600
2-2 عدد الأسر التي بدأت مبادرات متعلقة بالمأوى لسبل العيش	44,000

النشاط	الميزانية (دولار)
المساعدة الفنية والقانونية للملاك والمستأجرين، وإعادة التأهيل المادي على المستوى المجتمعي للهياكل والبنى التحتية	111,360
مبادرات متعلقة بالمأوى لسبل العيش مع التركيز على النقود مقابل العمل، والنقود مقابل الإيجار، وأنشطة المأوى الأخرى	19,203,187

الهدف القطاعي 3: تعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة جميعاً لتشجيع التماسك والمساءلة من خلال تقديم استجابة المأوى/ المواد غير الغذائية بشكل كافٍ وأنيّ المؤشر	يدعم الهدف الاستراتيجي 4 التنسيق 4 الغاية
1-3 عدد ورش العمل، والملتقيات، والمشروعات الإقليمية المنسقة	5

النشاط	الميزانية (دولار)
تخطيط وعقد ورش العمل والملتقيات والأنشطة المتعلقة بتخطيط الاستجابة الإقليمية والوطنية والمحلية على نحو مشترك بين الوكالات والقطاعات	3,974,800
دعم القطاع، والوكالات، والمنظمات من أجل أنشطة التقييم والتوزيع ورصد ما بعد التوزيع فيما يتعلق بالمأوى/ المواد غير الغذائية	5,374,000

الهدف القطاعي 4: بناء قدرات الأطراف المستجيبين للأزمة الإنسانية في سورية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، وأصحاب المصلحة الآخرين المؤشر	يدعم الهدف الاستراتيجي قدرات الاستجابة 5 الغاية
1-4 عدد ورش العمل/ التدريبات القطاعية المنعقدة	60
2-4 عدد المشاركين القطاعيين الحاضرين لورش العمل/ التدريبات	1080

النشاط	الميزانية (دولار)
تأسيس ودعم وحدات التشغيل والصيانة المتخصصة، بما فيها المعدات الفنية، واللوجستيات، والدعم المادي لبناء القدرات	3,976,480
ورش عمل وتدريبات تركز على أصحاب المصلحة (ضمن مجموعات) وتختص بتخطيط، وتنفيذ، ورصد المأوى/ المواد غير الغذائية	1,818,400
تعيين وإعارة موظفي المأوى/المواد غير الغذائية ذوي الخبرة المحددة ذات الصلة	550,800

توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع



مسؤول اتصال النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية: روبرتو سالتوري
(rsaltori@unicef.org)

منسق سورية: بينيا إدو (ebegna@unicef.org)

منسق تركيا: wash.coordination.turkey@gmail.com

منسق الأردن: روبرتو سالتوري (rsaltori@unicef.org)

الوزارة المعنية (فقط للوكالات التي يقع مقرها في دمشق): وزارة الموارد المائية

المطلوب (بالدولار)

168,914,381



المستهدفون

الهدف القطاعي 1



16,550,000

* بالنسبة للهدف القطاعي 1 المعني بتوفير

المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة

الصحية للجميع، فهذا إجمالي المتضررين.

الهدف القطاعي 1

8,142,423

ذوو الاحتياجات

للهدف القطاعي 2



المعني بتوفير المياه

وخدمات الصرف الصحي ونظم

المجاري

جميع المتضررين

للهدف القطاعي 2 المعني بتوفير

توريدات وخدمات المياه والصرف

الصحي والنظافة الصحية للجميع

11.6 مليون

عدد الشركاء

36



ملاح النهج القطاعي

عملت الأزمة، إلى جانب التدابير الاقتصادية والمالية الأحادية الجانب المفروضة على سورية، على الإضرار بقطاع توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع. وقد تم تحديد تحديين رئيسيين اثنين أمام القطاع، هما: الحاجة العاجلة لتخفيف الانقطاع المستمر للمياه وخدمات الصرف الصحي جراء الدمار المتراكم للبنية التحتية مصحوبًا بعدم كفاية الصيانة؛ والحاجة المستمرة لتكميل الدعم لنظم المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مع تقديم المساعدات الإنسانية المباشرة إلى النازحين، واللاجئين الفلسطينيين، والمجتمعات المحلية المضيفة، والأشخاص الذين يتواجدون في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمتضررة من الأزمة. وعليه، فقد صممت استجابة القطاع بحيث تدور حول خطين استراتيجيين مختلفين.

1) تقديم الدعم طويل المدى لاستدامة تشغيل نظم المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية القائمة، بما فيها إنتاج إمدادات المياه، ومعالجتها، وتوزيعها، وجمع مياه الصرف ومعالجتها، وإدارة المخلفات الصلبة المستهدفة. ومن المعروف أنه لكي يتم الوصول إلى أكثر الفئات هشاشة،

فالنظام يرمته في حاجة إلى الدعم. وعليه، يكمن الجمهور المستهدف من هذا الهدف الاستراتيجي في كل الفئات المتضررة في سورية. وستتضمن الأنشطة بموجب هذا الهدف إعادة تأهيل البنية التحتية العمرانية وتحسينها ومضاعفتها، وتقديم وتركيب قطع الغيار، والمعدات، والمستهلكات، والمقررات المالية، والعمليات، وصيانة النظم، وأنشطة بناء القدرات (أي تدريب المشغلين والمديرين). ومع استفادة جميع السكان من الدعم العام لنظم المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، إلا إن الاستفادة الخاصة منه ستكون من نصيب الأكثر هشاشة، بحيث يجد من المخاطر الخاصة بالنوع الاجتماعي. ويتم التأكيد بشدة على توفير لوازم النظافة الصحية، والمصممة بعناية خاصة حسب احتياجات النساء، والفتيات المراهقات، والرضع، كما صمم الرصد المتخصص ما بعد التوزيع بحيث يجمع المعلومات من أجل التحسين المستمر. وفي سياقات النزوح الداخلي، يتم اتباع توصيات مشروع سفير المعنية بوضع وتنفيذ البرامج المراعية للنوع الاجتماعي بصرامة من قبل جميع شركاء التنفيذ. كما أن جميع برامج بناء قدرات المنظمات غير الحكومية تتضمن مكوناتاً عن البرامج الإنسانية المراعية للنوع الاجتماعي في مجال توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع. وسيتم دمج حماية البيئة وتخفيف مخاطر الصحة العامة كتدبير مشترك في خطة الاستجابة، مع تحسين التنسيق مع أفراد القطاع.

2) تقديم المساعدات الإنسانية قصيرة المدى لتلبية كل من احتياجات البقاء المباشرة لدى النازحين والمجتمعات المحلية المضيفة، وعلى المدى الأطول، مواكبة انقطاع الخدمات الناجم عن الأزمة. تتمثل الفئة المستهدفة من هذا الهدف الاستراتيجي في النازحين، والمجتمعات المحلية في المناطق التي يصعب الوصول إليها، والمجتمعات المحلية المضيفة، وسكان المناطق التي تنقطع فيها الخدمات العادية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وقد تتضمن الأنشطة الإنسانية المساعدات المباشرة مثل نقل المياه عبر الشاحنات، وتوفير مواد النظافة الصحية، ومعالجة المياه المنزلية وتخزينها، وبرامج النقود أو القسائم. وسيتم إجراء ذلك جنباً إلى جنب مع حشد المجتمعات المحلية بشأن الصرف الصحي في الطوارئ، والمعالجة الكافية للمياه وتخزينها، وحفظ المياه، وإدارة المخلفات الصلبة، ومخاطر الصحة العامة، والإصلاحات الأساسية والضرورية. وقد تتضمن أيضاً الأنشطة بموجب هذا الهدف إنشاء مرافق الصرف الصحي (المؤقتة والدائمة) ومرافق غسل الأيدي؛ وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس؛ والمرافق الصحية والمساحات العامة؛ والبنية التحتية لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في سياقات النزوح؛ وإنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف وخزانات التحليل. وسيشمل أحد المكونات المهمة لتوفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في السياق الإنساني تخفيف فاشيات الأمراض، ويتضمن ذلك بناء القدرات لدى المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية والمحلية.

3) تعزيز هيكل التنسيق وبروتوكولات إدارة المعلومات تماشياً مع النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية. ستعمل الجهود على تعزيز تكاملية المبادرات على وجه التحديد، بهدف التغطية الأكثر شمولاً، والرصد الأفضل للأنشطة.

أهداف القطاع وأنشطته

الهدف القطاعي 1: دعم نظم المياه والصرف الصحي والمجاري لضمان استمرارية الخدمات للفئات المتضررة في سورية	يدعم الهدفين الاستراتيجيين 2، 3
المؤشر	إنقاذ الحياة، الصمود
1-1 عدد نظم المياه والصرف الصحي والمجاري المدعومة عبر العمليات والصيانة المستمرة	305 بحد أدنى
2-1 عدد الأشخاص المتلقين للخدمة من قبل النظم المدعومة للمياه والصرف الصحي والمجاري	16,550,000
3-1 عدد الفرق الفنية للمخططات المحلية المدربة على العمليات والصيانة	50

61,056,829

دعم نظم المياه والصرف الصحي والمخارير عبر استمرارية العمليات والصيانة

الهدف القطاعي 2: تقديم توريدات وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للفئات الأكثر هشاشةً المؤشر	يدعم الهدفين الاستراتيجيين 2، 5 إنقاذ الحياة، قدرات الاستجابة الغاية
1-2 عدد الأفراد الذين تم الوصول إليهم بالتوفير المباشر للتوريدات، والسلع، والمساعدات النقدية (مثل المياه، ولوازم النظافة الصحية، والقسائم في الطوارئ)	7,600,000
2-2 عدد الأفراد الذين تم الوصول إليهم عن طريق الحشد المجتمعي وأنشطة تشجيع النظافة الصحية	7,600,000
2-3 عدد الأشخاص المستفيدين من الحصول على خدمات ومرافق محسنة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	8,142,423
2-4 عدد المنظمات المحلية (مؤسسات، منظمات غير حكومية وطنية، منظمات غير حكومية محلية) التي تم تحسين قدراتها	45

المخرجات	الميزانية (دولار)
الوصول إلى المستفيدين بالتوريدات، والمساعدات النقدية، وأنشطة الحشد المجتمعي	69,707,628
الأسر المتمتعة بمرافق وخدمات محسنة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	34,369,844
المؤسسات المحلية التي تم تحسين قدراتها	1,555,079

الهدف القطاعي 3: تحسين هياكل تنسيق خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للسعيد السوري بأكمله المؤشر	يدعم الهدف الاستراتيجي 4 التنسيق الغاية
1-3 عدد مجموعات خرائط التحليل الشهري الصادرة للسعيد السوري بأكمله	12
2-3 عدد تقييمات الاحتياجات الخاصة بكل قطاع التي أجريت وتم تحليلها	1
3-3 عدد فرق العمل القطاعية الشريكة العاملة على النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية	3

المخرج	الميزانية (دولار)
تنسيق قطاع النهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية في المراكز الثلاثة	2,225,000